

آليات مقترحة لتطبيق نموذج المدرسة المُنتجة في المدارس الحكومية في سلطنة عُمان

د. محمد عبد الحميد لاشين
كلية التربية
جامعة السلطان قابوس

د. السعيد سعد الشامي
كلية التربية
جامعة السلطان قابوس،
وجامعة الإسكندرية

أ. يسرى الحبسية
جامعة السلطان قابوس
وزارة التربية والتعليم
سلطنة عمان

المستخلص:

هَدَفَتِ الدِّراسةُ إلى تقديم آلياتٍ مقترحة لتطبيق المدرسة المُنتِجة في المدارس الحكومية في سلطنة عُمان، من خلال تحديد متطلبات تطبيقها، والكشف عن المُعَوِّقات التي قد تُواجِهُ تطبيقها، واتَّبَعَتِ الدِّراسة المنهج الوصفي بأسلوبه الكميّ، وتكوَّنَ مجتمع الدراسة من مديري المدارس الحكومية في سلطنة عُمان ومساعدتهم البالغ عددهم (1686) إدارياً، وتمَّ تطبيق الاستبانة كأداة لجمع البيانات على عيّنة مُمَيَّزة قدرها (314) إدارياً، وتوصَّلت إلى أنَّ متطلبات تطبيق المدرسة المُنتِجة في سلطنة عُمان من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية ومساعدتهم جاءت بدرجة مرتفعة جداً، وجاء بُعد "البيئة الداعمة والشراكة المجتمعية" أهمَّ مطلب. وإنَّ مستوى المُعَوِّقات التي تُواجِهُ تطبيق المدرسة المُنتِجة في المدارس الحكومية بسلطنة عُمان جاء بدرجة مرتفعة جداً أهمُّها "كثرة الأعباء الإدارية والفنية المُلقاة على عاتق الإدارة المدرسية". وخلصت الدراسة إلى وضع آليات مقترحة لتطبيق المدرسة المُنتِجة في سلطنة عُمان في ثلاث مراحل هي: (التهيئة، التنفيذ، التقويم)؛ أهمُّها ضرورة وضع أُطرٍ وتشريعات مَعْنِيَّة بتطبيق المدرسة المُنتِجة من قِبَلِ وزارة التربية والتعليم.

الكلمات المفتاحية: المدرسة المُنتِجة، المدارس الحكومية، سلطنة عُمان.

Proposed mechanisms for Implementing the productive school model in public schools in the Sultanate of Oman

Abstract

The study aimed to propose mechanisms for implementing the productive school model in public schools in the Sultanate of Oman through identifying the requirements for its implementation and revealing potential obstacles. The study followed a descriptive methodology with a quantitative approach, involving school principals and their assistants, totaling (1686) administrators. The data have been collected through a questionnaire administered to a convenient sample of (314) administrators. The study yielded several results, including: the requirements for implementing the productive school model in the Sultanate of Oman, as perceived by school principals and their assistants, were rated very high. The dimension of "supportive environment and community partnership" emerged as the most crucial requirement. The level of obstacles facing the implementation of the productive school model in public schools in Oman was found to be very high, with the most significant obstacle being "the burden of administrative and technical responsibilities placed on school management." The study proposed recommended mechanisms for implementing the productive school model in the Sultanate of Oman, categorized into three stages: preparation, implementation, and evaluation. One of the key recommendations was the need for the Ministry of Education to develop frameworks and legislations to support the implementation of the productive school model.

Keywords: Productive school, public schools, Sultanate of Oman

المقدمة

يشهد عالمنا المعاصر كثيرًا من المُستجَدَّات والتَّحوُّلات المتلاحقة السريعة تشمل جميع المؤسَّسات، ومن ضَمْنِها مؤسَّسات التعليم؛ التي لها الدور البارز في تهيئة الطَّلَبَة وإكسابهم المهارات والخبرات اللازمة لِلتَّكْيُف مع التَّغْيِيرَات المُستجَدَّة في المجتمع، منها: مهارات القرن الواحد والعشرين التي تشمل مهارة الاتصال والتعاون ومهارة الابتكار والإبداع والتفكير الناقد وحل المشكلات وغيرها؛ التي تتأتَّى من خلال تدريب الطَّلَبَة وتأهيلهم ليكونوا ضِمَّنْ جيل متمكِّن مستعد لبناء المستقبل. وتتعكس هذه المهارات في بناء شخصية الطالب وتحسين أدائه التعليمي وتُعَيِّنُه على اكتساب المعرفة؛ الأمر الذي جعل دول العالم تتنافس من أجل تنمية المهارات وتحقيق الجودة في التعليم، من خلال تَبْيِي مبادرات ومشروعات تُحَقِّقُ النُّقْلَةَ النَّوعِيَّةَ في قطاع التعليم.

ومن بين هذه المشروعات ما يُسَمَّى "المدرسة المُنتِجَة"؛ التي يقوم مفهومها على الإبداع والابتكار وصولًا إلى الإنتاج الذي هو الأساس في بناء المجتمع (الدسوقي، 2004). وتقوم فلسفة المدرسة المُنتِجَة على تغيير فكرة أن يذهب الطالب لمدرسته ويعود بِوَضْفِهِ طالبًا فقط وليس مُنتِجًا، ففي الدول المتقدمة نَحْدُ أن هناك صورةً وتوقُّعًا مستقبليًا يربط التعليم والإنتاج، المؤدِّي لتحويل المتعلم إلى قوة متكاملة بين الدراسة والعمل المُنتِج، وربطه بمتغيَّرات الحاضر وتوقُّعات المستقبل تُبْنَى بها شخصية مستقبلية مُنتِجَة لها الأثر في الدور التنموي في مجتمعها (حمودة، 2020).

إنَّ للمدرسة المُنتِجَة أهمية كبيرة سواءً للطالب أم للمعلم أم للمدرسة على حدِّ سواء؛ فهي تُرْسِخُ ولاء وانتماء الطالب لمدرسته، وتُعزِّزُ انخراطه في المجتمع، ومن خلال المدرسة المُنتِجَة يَصِلُ الطالب إلى نتائج إيجابية تعود عليه وعلى العملية التعليمية بالفائدة الكبيرة، كما أن الطالب يُضَيِّفُ لمعرفته القدرة على الإنتاج، والتركيز والإبداع والابتكار ويكون له دورٌ حقيقيٌّ وفَعَّالٌ في مجتمعه؛ الأمر الذي ينعكس على نجاح حياته لاحقًا من خلال هذا التوجُّه المدروس والمُحَطَّط له، وتسعى المدرسة المُنتِجَة لِلرَّبْط بين الجانب النظري والجانب العملي في الحصة الدراسية والأنشطة الطلابية، وقد تُكوِّن هذه المدرسة مشروعًا قائمًا في المؤسسة التعليمية يرجع له المعلم لتطبيق حصصه الدراسية بالتطبيق الفعلي؛ فمن خلالها سيكون هنالك إنتاج مشروعات مدرسية صغيرة تُسهِّلُ للمتعلم اكتساب المعارف والمهارات، كما تُتيح له الانتقال من هذه الخبرات المكتسبة في حياته لاحقًا.

وتُعَدُّ هذه المدرسة صيغةً تربويةً جديدةً مُواكِبَةً لِتَغْيِيرَات العصر التَّئْمُويَّة؛ ذات دورٍ مُهمٍّ في إعداد الطَّلَبَة للتنمية المستدامة، كما أنَّها تُرْسِخُ ثقافة الإنتاج واكتساب مهارات الإبداع والابتكار والتَّمَيُّز؛ فهي إذن فكرة تتماشى مع متطلبات العصر ومعطياته (أحمد، 2015). كما أشار الشيمي (2018) أنَّها مشروع تربوي حديث يهدف لإبراز دور المدرسة بصورة مختلفة متطورة؛ من خلال رِبْطها بالمجتمع وتعميق الرِّوَابِط بتحقيق شراكة مجتمعية فاعلة مع الطَّلَبَة، وجَعَلَ المدرسة بيئة جاذبة للتعليم لتدريب الطَّلَبَة وإكسابهم المهارات واستثمار الموارد المتاحة والإمكانات البشرية.

وتتنوع المشروعات في المدرسة المنتجة لتلبي احتياجات المتعلمين والعمل على تنميتها؛ وهنا يختار الطالب ما يؤد من أعمال لتنفيذها حسب ما يراه مناسباً لقدراته ومهاراته وأفكاره يستطيع أن يبدع خلالها ويبتكر فيها ويطورها ويُسبغ احتياجاته النفسية والعقلية والاجتماعية، سواءً أكانت هذه المشروعات ضمن المنهج الدراسي أم كانت ضمن الأنشطة وفَعَالِيَّاتِ المدرسة المتعددة ومشروعاتها، وتُصنّف هذه المشروعات بين مشروعات تسويقية، بالتعاون مع شركات ومصانع تقوم بتسويق المُنتَجَاتِ؛ ومشروعات إنتاجية كإنتاج شتلات زراعية مختلفة وصناعة الخزف وأعمال من الخشب وغيرها من خامات البيئة المتعددة وإنتاجات من تدوير المُخَلَّفَاتِ ومشروعات فنية يدويّة وفنّ التصوير، واستخلاص الزيوت من المواد العطرية وغيرها الكثير، إضافةً إلى مشروعات برمجيات ومشروعات خِدْمِيَّةٍ؛ من خلال استثمار القاعات والمساحات الموجودة في المدرسة لخدمتها وخدمة البيئة المحيطة بما لا يُخِلُّ بالأهداف التربوية والتعليمية (أبو يحيى، 2017).

وبالرغم من أهمية المدرسة المُنتِجَة، إلا أنها تُواجهُ كثيرًا من التحدّيات أهمُّها ضعف الوعي بفكرتها وأهدافها، واقتصار مفهومها على جانب تحقيق الرّبح وإقامة المعارض، وقلة توفّر الإمكانيات والدعم المادي لتنفيذها، إضافةً إلى قلة وضوح رؤيتها في المشاركة المجتمعية (سعد الدين، 2005).

ولقد خَطَّتِ الدُّوَلُ المتقدمة خطواتٍ ملموسةً لبناء الشخصية المُنتِجَة، واتَّخَذَتْها هدفًا أساسيًا لسياستها التعليمية على مستوى مراحل التعليم المختلفة؛ بِنَبْئِي مشروع المدرسة المُنتِجَة لتحسين جودة التعليم وتطوير مهارات الطلّبة، فعلى الصعيد العالمي زاد الاهتمام بموضوع المدرسة المُنتِجَة، فمن خلالها تتنافسُ الدولُ تغيير أنظمتها التعليمية المرتكزة إلى التلقين إلى نظام تعليمي تدريبي مُنتِج؛ منها الدراسة الأمريكية التي بحثت في طرائق إنجاح بيئات التعلّم المُنتِجَة، وأكَّدَتْ ضرورة تنمية قادة المستقبل وبناء شراكات مجتمعية (Davenport, 2017).

أمّا على الصعيد العربي، فهناك العديد من الدراسات التي أُجريت بشأن المدرسة المُنتِجَة في جمهورية مصر العربية؛ منها دراسة خليل (2020) التي هدفت إلى تطوير المدرسة الثانوية الفنية التجارية في ضوء خبرة الدنمارك وتحديد المتطلبات اللازمة لتحويل المدرسة لأخرى مُنتِجَة، وأكَّدَتْ ضرورة إكساب الطلّبة مهارات الإنتاج والتواصل والتّحاور والتفكير وحلّ المشكلات وقِيم التخطيط والدقّة ليكون الطالب مُبدعًا.

وقد لاقى موضوع المدرسة المُنتِجَة اهتمام الباحثين خليجيًا؛ فقد تَمَّتْ دراستُهُ في دُولٍ عدّة منها المملكة العربية السعودية، فهدفت دراسة سفر (2022) إلى تقديم تصوّر مقترح لتتبع مصادر تمويل التعليم في المؤسسات التعليمية بالمملكة، وكان بين المقترحات ضرورة تفعيل المدرسة المُنتِجَة لضمان توفير الموارد المستدامة لتحقيق أهداف المؤسسة التعليمية. وأكد الماضي (2021) والحربي (2020) على ضرورة الارتقاء بمستوى مخرجات التعليم والاهتمام بإكساب الطلّبة المهارات والمعارف اللازمة لشغل وظائف المستقبل؛ إضافةً إلى تدريب القيادات التربوية وتطوير المناهج الدراسية.

وعلى الصعيد المحلي؛ ركزت دراسة الغابشية (2017) على المتطلبات الإدارية اللازمة لتطبيق المدرسة المنتجة في المدارس من (10-12) في سلطنة عُمان، كما أوصت بضرورة إعطاء المدارس الصلاحيات للقيام بمشروعات إنتاجية يديرها الطلبة، والاهتمام بالجانب المهاري والابتكاري والإنتاجي للمعلمين وإضافته في المناهج الدراسية.

وقد أولت سلطنة عُمان التعليم أهمية قصوى بعده أولوية استراتيجية في خططها الحاضرة والمستقبلية لتحقيق رؤية سلطنة عُمان في التعليم 2040؛ التي تسعى لإعداد جيل متمكن قادر على إدارة التنمية وتطوير المجتمع ومواجهة التحديات المستقبلية وتلبية متطلباته (مجلس التعليم، 2017)، إضافة إلى سعي سلطنة عُمان لضمان نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية والشراكة المجتمعية الفاعلة، وتعزيز الطالب بمهارات المستقبل التي هي من أهداف الخطة الاستراتيجية العاشرة (وزارة التربية والتعليم، 2021).

كما تأتي التوجيهات السامية من لدن جلالة السلطان هيثم - حفظه الله - بضرورة تطوير التعليم بمستوياته وأنواعه المختلفة، وأهمية رفع مستوى جودة التعليم، ومواءمة مخرجات النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل، وحرص جلالته على تنمية قدرات الطلبة وإمكاناتهم في الجوانب الفنية والمهنية، وهذا التوجه يعد ترجمة لرؤية عُمان 2040، إضافة إلى ما نصت عليه الاستراتيجية الوطنية 2040 بضرورة فتح مسارات للتعليم التقني والمهني للطلبة. وقد أكدت ذلك الندوات الوطنية والمؤتمرات الدولية والمحلية ومشاركات سلطنة عُمان الدولية في مجال التعليم؛ إذ تجمع فلسفة سلطنة عُمان في التعليم بين الأصالة والمعاصرة، وتسعى لبناء شخصية المتعلم ليكون قادراً على التعامل مع متطلبات ومجريات العصر؛ لديه مهارات التفكير العلمي، والنمو المتكامل والتربية من أجل التنمية المستدامة، والعلم والريادة، والتعلم مدى الحياة، وبهذا يستطيع أن يسهم في التنمية المستدامة بالقطاعات المختلفة في المجتمع العماني (مجلس التعليم، 2018).

ما سبق كله يمكن أن يسهم تطبيق نموذج المدرسة المنتجة في تنمية مهارات المتعلمين، وربط التعليم بالعمل والإنتاج، وتمكين القوى البشرية وتنميتها وفقاً لتطلعات سوق العمل، وتوضح أهمية المدرسة المنتجة من خلال تبني عديد من الدول لهذا النموذج، وتحقيق نتائج وأهمية كبيرة في اقتصادها وتنشئة أجيالها (الغابشية، 2017).

إن مدارس سلطنة عُمان تسعى جاهدة لتطبيق أفكار هذه المدرسة؛ إلا أنها لا تأخذ المفهوم مصطلحاً بما هو متعارف عليه في الأدبيات، وفي تطبيقات الدول الأخرى للمدرسة المنتجة، ولذلك يعد هذا المفهوم جديداً في وزارة التربية والتعليم بعده مفهوماً، ولكن ما يؤكد أهميته وضرورة الأخذ به؛ أن التوجيهات الحديثة لتطبيق أهداف واستراتيجيات 2040 التعليمية نصت على الاهتمام بالتعليم الفني والتقني والمهني في الصفين الحادي عشر والثاني عشر (التعليم ما بعد الأساسي)، باستحداث مناهج تُعنى بأفكار المدرسة المنتجة، ليتم فعلاً تعزيز خبرات الطلبة ليُعطوا متطلبات سوق العمل؛ إذ تعمّد

الوزارة حاليًا إلى إعداد مناهج خاصة لذلك، وهذا يؤكد أهمية الوقوف على متطلبات ومُعَوِّقات المدرسة المنتجة كونها ستعالج مشكلة تُعَدُّ التحاق طَلَبَةِ الدبلوم بالوظائف، وتغطية سوق العمل واحتياجاته، وبالنظر إلى نتائج وتوصيات كثير من الدراسات التي أَكَّدَتْ أهمية التعليم المُنَبِّئ على الإنتاج، ودوره في إكساب الطَلَبَةِ مهارات وخبرات متعدّدة؛ تأتي الدراسة لتقديم آليات مقترحة لتطبيق المدرسة المنتجة في المدارس الحكومية في سلطنة عُمان.

مشكلة الدراسة

يواجه النظام التعليمي في سلطنة عُمان بعض التحدّيات والمشكلات التي تحوّل دون تحقيقه للتنمية الشاملة، منها ما يتعلق بالطَلَبَةِ؛ يمكن إيجازها في التالي: ندرة الفرص التدريبية للطَلَبَةِ في المراحل الدراسية المختلفة، وقلة الوعي بمبدأ الريادة والعمل الذاتي وضرورة التوجّه نحو المشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة، والحاجة لإكساب الطَلَبَةِ مهارات القرن الواحد والعشرين (وزارة التربية والتعليم، 2014).

لذا وجب على المؤسسات التعليمية أن تُحَسِّن جودة الأداء تماشيًا مع الأهداف الاستراتيجية للهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم؛ التي تسعى لضمان جودة المخرجات التعليمية، لتُعَدُّ المدارس في سلطنة عُمان نموذجًا جيّدًا لمدارس المستقبل التي تقوم على تشجيع التعلّم الذاتي، وبناء الطَلَبَةِ بناءً شاملاً وصلها بالمهارات اللازمة. وأن تُصَبِّح بيئات داعمة مُحَفِّزة للإنتاج تربط بين التعليم وثقافة العمل؛ تجعل الطَلَبَةَ أكثر وعيًا بالحياة ومتطلبات سوق العمل والمجتمع، وتُنشئ جيلًا مُبتكرًا مُبدعًا مُنتجًا، لديه حسّ بالمسؤولية والثقة بالنفس، وهذا ما تقوم عليه فلسفة المدرسة المنتجة.

وعلى الرغم من الخطوات الملموسة التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم في سلطنة عُمان في تبني مشروع المدرسة المنتجة؛ إلا أن الواقع يشير إلى عدم تطبيق المدرسة المنتجة بشكل فعلي، وتؤكد ذلك ما خلصت إليه دراسة الغابشية (2017) من عرض مسوّغات تؤكد أهمية التركيز عليها؛ في ظلّ توجّهات الحكومة الحالية للرقيّ بالتعليم وتحقيقاً لرؤية عُمان التي من محاورها مجتمع إنسانه مُبدع، مُعْتَرٌّ بهويّته، مُبتكرٌ ومُنَافِسٌ عالميًا، يُنعم بحياة كريمة ورفاهٍ مستدام، ولا يتحقق ذلك إلا بنظام تعليمي يَنسِمُ بالجودة العالية، والشراكة المجتمعية الفاعلة؛ لتمكين القدرات البشرية وتحقيق كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافسة محليًا وعالميًا، ومناهج تعليمية مُواكبةً لمتطلبات التنمية المستدامة، ومهارات المستقبل، وتدعم التنوّع في المسارات التعليمية (وزارة الاقتصاد، 2016).

بالإضافة إلى خبرة الباحثة وعملها في الميدان خاصة فيما يتعلق بشأن المشروعات المنتجة وتجربتها في الإشراف على مشروع تبنيته المدرسة يُصنّف ضمن مبادرات/ مشروعات المدرسة المنتجة، الذي وجدّ من خلاله الافتقار إلى دراسات جدوى للمشروعات الإنتاجية الصغيرة في المدارس، والحاجة لتأهيل المعلمين للمستوى الذي يُسهم في تحقيق الأهداف المنشودة من المدرسة المنتجة.

يؤكد الواقع الفعلي أنّ المدارس في سلطنة عُمان تقوم بتبني مشروعات إنتاجية تُسهم في تعزيز إبداع وابتكار الطلبة؛ منها: المدرسة الخضراء، والحديقة المدرسية، والشركات الطلابية ومشروعات التنمية المستدامة؛ إلا أنها لا تندرج تحت مسمى "المدرسة المنتجة"، وهذا ما دفع الباحثة لإجراء دراسة استطلاعية على عينة مكونة من (25) من مديري المدارس في سلطنة عُمان؛ هدفت للتعرف على واقع المدرسة المنتجة في المدارس الحكومية في سلطنة عُمان، وأهمية تطبيق هذا النموذج من المدارس في تعلم الطلبة، والتعرف على الممارسات التي تُصنّف تحت مسمى "المدرسة المنتجة"، ونوعها. كما تمت أيضاً مقابلة بعض المعنيين في الوزارة؛ لاستقصاء فكرة تطبيق المدرسة المنتجة على أرض الواقع. وقد خلصت النتائج إلى أنه لا يوجد مشروع وطني أو مبادرات وطنية تبنتها سلطنة عُمان تحت مسمى "المدرسة المنتجة"، وأنه يوجد فقط في بعض المدارس بعض المشروعات والمبادرات تُصنّف تحت مسمى "المدرسة المنتجة"؛ وقد تم إعداد هذه المشروعات بجهود ذاتية، كما أكدت العينة أهمية الاهتمام بفكرة المدرسة المنتجة؛ مؤكدين رغبتهم أن يُعندّ بهذه المدرسة وتكون ضمن أطر وأسس وتشريعات معتمدة، تُسهم في دعم احتياجات الطلبة وتجعلهم أكثر فاعلية وإنتاجية، وتبرز عملية التدريس بحيث تكون غنية ومثيرة.

وفي ضوء ما كشفه الواقع الحالي من تطورات لتبني فكرة المدرسة المنتجة في استراتيجية 2040 وتوجه الدولة في تشكيل فرق للتركيز على الجوانب الفنية والتقنية والمهنية، وفي ظلّ مسوغات تطبيق المدرسة المنتجة، وإمكانية الاستفادة من تطبيقها لدعم سوق العمل وزيادة الإبداع والابتكار لدى طلبة المدارس وإكسابهم المهارات والخبرات المتعددة؛ فإنّ الدراسة تسعى إلى التوصل إلى آليات مقترحة لتطبيق المدرسة المنتجة في المدارس الحكومية بسلطنة عُمان (مجلس التعليم، 2018).

أسئلة الدراسة

- 1- ما متطلبات تطبيق المدرسة المنتجة في سلطنة عُمان من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية ومساعدتهم؟
- 2- ما المعوقات التي تواجه تطبيق المدرسة المنتجة في المدارس الحكومية في سلطنة عُمان من وجهة نظر مديري المدارس ومساعدتهم؟
- 3- ما الآليات المقترحة لتطبيق نموذج المدرسة المنتجة في المدارس الحكومية في سلطنة عُمان؟

أهداف الدراسة

- تحديد المتطلبات اللازمة لتطبيق المدرسة المنتجة في المدارس الحكومية في سلطنة عُمان من وجهة نظر مديري المدارس ومساعدتهم.
- الكشف عن المعوقات التي تواجه تطبيق المدارس المنتجة في المدارس الحكومية في سلطنة عُمان من وجهة نظر مديري المدارس ومساعدتهم.

■ وَضَعُ مجموعة من الآليات المقترحة لتطبيق نموذج المدرسة المُنتِجة في المدارس الحكومية في سلطنة عُمان.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية

■ مواكبة الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040 التي تدعم التوجُّه نحو الاهتمام بالجانب الفني والتقني والمهني لمخرجات التعليم.

■ إمكان إسهامها في إثراء الأدب التربوي بما هيئة المدرسة المُنتِجة وأهميتها.

■ من المؤمل أن تفتح آفاقًا للباحثين والمهتمين ومُتخذي القرار بتطوير جودة التعليم وتحسين كفاءة وأداء المدارس؛ للوصول إلى مخرجات تعليمية تتمتع بكفاءات ومهارات وخبرات متعدّدة؛ لتكون لهم مرجعًا مُهمًا.

■ الاستفادة من المقترحات التي ستخرج بها الدراسة في إجراء دراسات ذات صلة، وتزويدهم بإطار نظري بشأن نموذج المدرسة المُنتِجة.

الأهمية التطبيقية

■ وزارة التربية والتعليم: يُمكن أن تُفيد الدراسة المشرفين والإداريين العاملين بالوزارة فيما يخص تخطيط المناهج العُمانية وإضافة مفاهيم جديدة تتعلق بالمدرسة المُنتِجة، والاهتمام بتطبيق المشروعات التي تُحقّق الإنتاجية وتُكسب الطلّبة المهارات والخبرات المتعدّدة.

■ المدارس الحكومية: يُمكن أن تُفيد الدراسة مديري المدارس الحكومية ومُتخذي القرار بإضافة اتجاه جديد في العملية التعليمية يتعلق بإكساب الطلّبة مهارات القرن الواحد والعشرين والإنتاجية وكيفية جعل مدارسهم مُنتِجة؛ ما يُحقّق الفائدة للطلّبة مستقبلاً.

مصطلحات الدراسة

المدرسة المُنتِجة **Productive School**: تُعرف المدرسة المنتجة بأنها "مشروع تعليمي يهدف إلى إكساب المتعلم ثقافة العمل والإنتاج والإتقان والجودة، وتُمثّل دورًا محوريًا في التنمية، وتؤكد النظرة التربوية الحديثة والمتطورة للدور التنموي للمؤسسة التعليمية وربطها بالمجتمع المحلي من خلال التدريب على المشروعات الإنتاجية الصغيرة المُدرّة للربح وترسيخ قيم العمل والإنتاج، ورسالة المدرسة المُنتِجة تتضمن بُعدين: بُعدًا تعليميًا؛ وبُعدًا إنتاجيًا" (أحمد، 2015، ص 424).

وتُعرّف المدرسة المُنتِجة إجرائيًا في هذه الدراسة على أنها نهج تعليمي يُعزّز الروابط بين الجوانب النظرية والعملية، وهو عبارة عن تبنّي مبادرات ومشروعات على مستوى المدرسة تُسهم في صقل شخصيات الطلّبة، وتُكسبهم مهارات القرن الواحد والعشرين، وتُعزّز لديهم الإبداع والابتكار ليكونوا مُنتجين؛ تماشياً مع توجّهات الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عُمان 2040.

الإطار النظري، والدراسات السابقة

المحور الأول: ماهية المدرسة المُنتجة

تُعَدُّ المدرسة المُنتجة تَوَجُّهاً حديثاً في مجال التربية؛ فأداؤها التعليمي يرتبطُ بإنتاجية الطَّلَبَة في المناهج الدراسية جميعها والأنشطة الطلابية، الذي يتحقَّق من خلال شراكة فاعلة مع المجتمع المحلي والتعاون المشترك بين الطَّلَبَة والمعلمين.

كُنَّرت تعريفات المدرسة المُنتجة بين الباحثين والكتَّاب؛ كُلٌّ حَسَبَ ما يراه مناسباً لموضوع بَحْثِهِ، وعلى الرَّغْمِ من تنوُّعها إِلَّا أنَّ جميعها يُشير إلى بناء الشخصية المُنتجة القادرة على التَّكْيُفِ مع متطلبات الحياة التي تُعدُّ محوراً استراتيجياً تقوم عليه المدرسة المُنتجة. فقد عرَّفها رزق (2011) أنَّها "المدرسة التي تعمل بمبدأ المشاركة المجتمعية والعمل التعاوني للأخذ بيد الطالب إلى سوق العمل والاندماج في الحياة الطبيعية؛ مما يُحقِّق ذاته، ويكون عضواً صالحاً في المجتمع" (ص447).

كما عرَّفها بعض الباحثين بِعَدِّها مصدراً للتَّمويل الذاتي للمؤسسة؛ فَكَتَبَ الحربي (2020) أنَّ المدرسة المُنتجة هي "المدرسة القادرة على استثمار إمكاناتها المادية والبشرية بكفاءة وفعالية بما يُحقِّق لها مصادر تمويل ذاتية، وبما يُسهم في تزويد طلابها بالخبرات العلمية والعملية؛ لِلتَّعامل مع سوق العمل ومتطلباته، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم على الإنتاج والتسويق" (ص469).

وعرَّفها أبو يحيى (2017) أنَّها "المدرسة التي تهدف إلى إكساب طَلَبَتها بعض الخبرات والمهارات من خلال المشروعات المدرسية، واستثمار الموارد والإمكانات المتاحة، وزيادة مواردها المتاحة من خلال عملها على الطلاب والعاملين في المدرسة ككُلِّ" (ص31).

وعرَّفها الشاهد (2022) أنَّها "ذلك النوع من المدارس الذي يعمل على تنمية المهارات مثل إدارة المشروعات والأعمال اليدوية؛ إلى جانب المهارات العقلية والأكاديمية" (ص1569).

بناءً على ما سَبَقَ، يُعد مفهوم المدرسة المُنتجة أحدَ المفاتيح الرئسية للتعليم في القرن الواحد والعشرين؛ إذ يُسهم هذا المفهوم في تطوير تعليم أكثر ارتباطاً بمتطلبات سوق العمل وتنمية كفاءات الطَّلَبَة المتعدِّدة بما يُسهم في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع والاقتصاد.

المحور الثاني: أهداف المدرسة المُنتجة

جاءت المدرسة المُنتجة لتحقيق رؤية وأهداف مستقبلية لمخرجات التعليم. يمكن تلخيصها على النحو

التَّالي (سعد الدين، 2005):

- إكساب المتعلم الخبرات اللازمة لعمل مشروعات صغيرة؛ مُدرةً للربح.
- إكساب المتعلم المهارات اللازمة؛ كمهارة التفكير، وحلِّ المشكلات.
- إكساب الطالب الثقة بالنفس والقدرة على تحمُّل المسؤولية والاعتماد على الذات.
- غرس ثقافة النَّحو والتواضع وإبداء الآراء واحترامها وتقبُّل النَّقد.

- اكتشاف مُيُول وإتجاه المتعلم مبكراً، وتحديد المِهْن التي سيُبدِعُ خلالها.
 - إيجاد جَوِّ من المتعة وحُبِّ التَّعَلُّمِ والتنافس المُفْضِي للإنجاز.
 - بناء شراكات متنوِّعة مع المدرسة ومُؤسَّسات المجتمع المدني.
 - الحدُّ من تَسْرُبِ الطَّلَبَةِ، ومعالجة عمالة الأطفال بتهيئة بيئة جاذبة لهم.
 - الاستفادة من الموارد المتاحة في المدرسة من موارد مالية وإمكانات بشرية.
 - إيجاد مصادر إضافية لتمويل المؤسسة.
- يُنْتَضِحُ مِمَّا سَبَقَ أهمية الأهداف التي تسعى المدرسة المُنتِجَةَ لتحقيقها؛ التي تُعزِّزُ الفائدة للمعلم والطالب على حدِّ سواءٍ، والتي تُركِّزُ على اكتساب المتعلم مهارات جديدة وتُنمي قدراته.

المحور الثالث: مُسوِّغات تطبيق المدرسة المُنتِجَةَ في ضوء متطلبات الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عُمان 2040

من منطلق مقولة السلطان هيثم التي يقول فيها: "إنَّ الاهتمام بقطاع التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته وتوفير البيئة الداعمة والمُحفِّزة للبحث العلمي والابتكار سوف يكون في سُلْمِ أولوياتنا الوطنية، وسنَمُدُّه بكافة أسباب التَّمكين باعتباره الأساس الذي من خلاله سيتمكَّن أبنائنا من الإسهام في بناء متطلبات المرحلة القادمة" (البوابة الإعلامية، 2020). وعلى حُطَى جلاله السلطان قابوس بن سعيد - طيَّب اللهُ ثراه - الذي أشار لضرورة إيلاء التعليم الأهمية القصوى؛ من خلال الرِّبْط بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وأكَّد ضرورة مواكبة التَّغيُّرات الحاصلة ووَضَعَ حُطَّ وبرامج لتطوير التعليم، وصولاً لبناء جيل مُسلَّح بالوعي والمعرفة والقدرات اللازمة للعمل المفيد (مجلس التعليم، 2018) ومن منطلق رُؤية وزارة التربية والتعليم التي تسعى لضمان تحقيق "تعليم عالي الجودة مُدْمَج بالتقانة، ومتعدِّد المسارات؛ يُعزِّزُ الابتكار وريادة الأعمال ويبني المهارات" (البوابة التعليمية، 2023). فضلاً عن سَعْيها في تجويد التعليم المدرسي، وتحسين أداء مخرجات النظام التعليمي؛ لمواكبة المستويات العالمية، وإكساب الطَّلَبَةِ الخبرات والمهارات الأساسية التي تحتاجها مُؤسَّسات التعليم العالي وسوق العمل العُماني (مجلس التعليم، 2017). إضافة إلى أهداف وثيقة فلسفة التعليم في سلطنة عُمان - التي أقرَّت في مايو 2017 - والتي من مبادئها (مجلس التعليم، 2017):

- النُّمُو المتكامل للمتعلِّم: الذي يتحقَّقُ بتنميته روحياً ونفسياً وفكرياً وخُلُقياً وجسمانياً واجتماعياً، وإكسابه المعارف والمهارات للتَّعامُل مع متطلبات العصر ومُستجَدَّاته.
- التعليم مسؤولية مجتمعية: يُشاركُ فيها المتعلِّمُ مجتمعه المحيط بفئاته المختلفة؛ لتنمية المسؤولية المجتمعية لديه وحُبِّ العمل التطوعي، وتعزيز الشراكة المجتمعية في التعليم.

- تعليم عالي الجودة: هنا تُؤكِّد سلطنة عُمان ضرورة تزويد المتعلم بالخبرات والمهارات اللازمة والمعارف الأساسية، وترسيخ ثقافة العمل والإنتاج لديه؛ وجذب الطلبة نحو التعلُّم والدافعية وحُبِّ الإنجاز.
 - العلم والعمل: إنَّ من أهمِّ الركائز التي يقوم عليها التعليم في سلطنة عُمان هي الرِّبط بين رسالة التعليم والغاية الكبرى بتنمية الطلبة وتهيئتهم لسوق العمل؛ التي تتحقَّق بغرس قيم العمل والإنتاج من خلال التطبيق الفعلي للمعرفة النظرية، وتنمية المهارات الأساسية للعمل للمنافسة محلياً وعالمياً.
 - التربية من أجل التنمية المستدامة: يتزوَّد من خلالها المتعلم بالمهارات والمعارف التي تتعلق بقضايا التنمية المستدامة، والاستفادة من المعطيات الحضارية المختلفة، والتطور التكنولوجي المتسارع؛ لتلبية احتياجات الحاضر وتوفير متطلبات المستقبل.
 - البحث العلمي والابتكار: يُنمِّي لدى المتعلم مهارة الملاحظة والتحليل والتجريب والاكتشاف في المواقف التعليمية المتنوعة.
 - ريادة الأعمال والمبادرات: هي إحدى محرِّكات النُّمو الاقتصادي، وهنا تقوم الفلسفة إلى تشجيع المتعلمين على السَّعي والمبادرة وتنمية مهارات وقيم ومبادئ ريادة الأعمال، وتقدير إنتاجات الطلبة ومبادراتهم وإبداعاتهم.
 - ولتحقيق هذه الرؤية لا بدَّ من بناء نوعية تربوية جديدة، وإتباع ممارسات تعليمية مدروسة تقوم على (مجلس التعليم، 2017):
 - الرِّبط بين التعليم والعمل والرِّبط بين النظرية والتطبيق.
 - الانتقال من تعليم يُنمِّي ثقافة الاستهلاك؛ إلى آخر يُعزِّز الإنتاج.
 - الانتقال من تعليم يُركِّز على الحفظ والتكرار إلى آخر يُنمِّي مهارة الإبداع والابتكار.
 - الانتقال لتعليم يبقى مدى الحياة؛ لا لمدَّة مُحدَّدة.
 - الحاجة إلى المناهج التعليمية المرتبطة بالبيئة واحتياجات المجتمع.
 - الحاجة إلى تعزيز الشراكة بين المدرسة والمجتمع.
- كما إنَّ التعليم في سلطنة عُمان يُواجه تحديات عدَّة، حسب ما أشارت إليه الدراسات والتقارير التي قامت بها الجهات المَعْنِيَّة بقطاع التعليم، والتقارير الدولية؛ من ضِمْنها تحدي ضمان الجودة وتحسينها، كما دَعَت الحاجة لتحسين التحصيل العلمي لمخرجات دبلوم التعليم العام، والحاجة لإكساب الطلبة مهارات القرن الواحد والعشرين؛ التي منها: التفكير التحليلي، وحلُّ المشكلات، والإبداع، والابتكار، ومهارات البحث العلمي، وتحقيق الجودة في التعليم التي من شأنها تحسين فاعلية الأداء وكفاءته، كما إنَّ توجُّه سلطنة عُمان في المراحل القادمة يتطلب تحسين عملية التعليم الحالية، والتركيز على الاقتصاد المَبْنِي على المعرفة من خلال (الاستراتيجية الوطنية للتعليم، 2040): توافق البرامج والمقرَّرات الدراسية مع الأهداف الوطنية للتنمية، واستثمار جيل الشباب؛ فهُم رأس المال البشري لمستقبل سلطنة عُمان،

وتوفير تعليم ملازم للاقتصاد -اقتصاد المعرفة-، والتَّوجُّه نحو المشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة، وتحسين فاعلية الأداء وكفاءته لعناصر العملية التعليمية جميعها، وتنمية مهارات القرن الواحد والعشرين، وبناء ثقافة الإبداع والابتكار والريادة، وتعزيز الرغبة في التعلُّم واستثمار الفرص.

وتحقيقًا لأهداف الإستراتيجية الوطنية للتعليم 2040، التي تسعى إلى بناء نظام فعَّال لإدارة قطاع التعليم وحوكمتها، وإيجاد نظام تعليمي يُسهِّل التَّقدُّم الفاعل للمتعلمين؛ بدءًا من مراحل تعليمهم الأولى وصولًا لمرحلة انخراطهم في سوق العمل، والارتقاء بجودة التعليم بما يُسهِّم في بناء مخرجات ذات جودة عالية، وتنمية قدرات مستدامة تُسهِّم في بناء الاقتصاد المَبْنِي على المعرفة، وبناء نظام تمويل فاعل ومستدام في قطاع التعليم.

وعليه، لا بُدَّ من البحث عن الوسيلة المناسبة لتحقيق التكامل بين العلم والمعرفة وتنمية مهارات الطَّلَبَة وصولًا إلى مراحل التعليم النهائية التي يكون الطالب فيها مُستَعِدًّا للانخراط في سوق العمل، وهذا ما تُركِّز عليه الخطة الدراسية للعام 2023 من تنمية مهارات المستقبل لدى الطَّلَبَة، وطرح مسارات مرتبطة مع متطلبات سوق العمل، وَوَفَّقًا لِمَا تَمَّ عَرَضُهُ سابقًا في أهداف وفلسفة نموذج المدرسة المُنتَجَة؛ يُمكن القول: إِنَّهُ نموذج متوافق مع ما تطمح سلطنة عُمان إلى تحقيقه.

المحور الرابع: خبرات الدول الرائدة في تطبيق المدرسة المُنتَجَة

تَعَدَّدَتِ الدراساتُ بشأن المدرسة المُنتَجَة، التي جاءت لتوضيح أهميتها، وتؤكدُ ضرورة تفعيلها، بعِدِّها ضرورةً مُلِحَّةً في دول العالم بشكل عام والدول العربية والخليجية خاصَّةً، والتي تنادي بقوة لتفعيل دور التعليم المُوجَّه نحو الإنتاج وفق السياسات والتوجيهات المتعلقة بالتعليم.

على ضوء ذلك يُمكن عرض خبرات بعض الدول الرائدة (جمهورية مصر العربية، وجمهورية الصين، والولايات المتحدة الأمريكية) في المدرسة المُنتَجَة؛ للاستفادة منها في سلطنة عُمان، وذلك من خلال رصد وتحليل الفلسفة والسياسات والتشريعات والأهداف المرتبطة بالمدرسة المنتجة في تلك الدول.

أولًا: فلسفة المدرسة المنتجة:

تختلف فلسفة المدرسة المنتجة من دولة لأخرى، ففي جمهورية مصر العربية تتطلب فلسفة المدرسة المُنتَجَة التركيز على الدور الإنتاجي للمعلم، والدور الإنتاجي للمتعلم؛ فيجب أن يكون المعلم مُرشدًا ومُوجِّهًا للمعرفة، وليس المصدر الوحيد لها؛ فمن خلال تطبيق المشروعات باختلاف أنواعها يساعد المعلم المتعلم على اكتشاف المعرفة ويأخذ بيده نحو إنتاج معرفة جديدة من أشكالها مشروعات إنتاجية صغيرة مُقدَّمة للبيئة المحلية، وتتخلَّص أدوات المعلم في التَّالِي: مُنَسِّق، مُحَطِّط، مُقِيم، مُوجِّه، مُرَوِّج للمشروعات والبرامج، كما إنَّ للمعلم دورًا كبيرًا مُهمًّا في بناء شخصية المتعلم، وإشباعه بالمعارف

والمهارات والخبرات اللازمة في ضوء الإمكانيات المتوفرة، أمّا الدور الإنتاجي للمتعلم؛ فهو عملية بناء فكر الفرد لعمل مُنتج لتحقيق أهداف المتعلم وطموحاته، كما إنّ الإنتاج في العمل يُررّز قدراته العقلية والجسمية؛ ما يفيد بذلك ذاته ومدرسته ومجتمعه، ولذا فيجب عليه أن يتفاعل ويُسهم ويشارك في أنشطة وفَعاليّات المدرسة، وهنا تتحقق أهداف المدرسة المُنتجة؛ لِتُبَرِّز دورَ المتعلم في مجتمعه، بِعَدِّ الفرد المتعلم جزءاً لا يتجزأ من المجتمع (أحمد، 2010).

لِلْمُضِيّ نحو التّقدّم والتنمية الشاملة تُوكِّدُ جمهورية الصين الشعبية أهمية تشكيل وعي الأفراد، وتتنوير عقولهم؛ سَعياً بذلك للوصول لمجتمع متقدّم ومزدهر، ولتحقيق ذلك لا بُدَّ من إجراء الإصلاح والتجديد والتطوير في قطاع التعليم، وتنمية مؤسساته التعليمية، ولا بُدَّ أن يشمل الإصلاح عمليات الإنتاج والتصنيع، من هنا أصبح للصين شأن عظيم في الاقتصاد بين دول العالم، وأصبحت منتجاتها تُغزو أسواق العالم، وبذلك قَدَّمتِ الصّينُ للعالم نموذجاً مُهمّاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (أحمد، 2015).

إنّ فلسفة الرئيس الصيني "ماوتس تونج" في توجيه بلاده نحو الوجهة الصحيحة كان لها أثرٌ إيجابيّ في اقتصاد البلاد، وتعتمد فلسفة المدرسة المنتجة على الفهم النظري المقترن بالتطبيق العملي والتجربة المباشرة لإنتاج جيّد، وإنّ التعليم المرتكز فقط على الكتب والمحاضرات ما هو إلّا تعليم تنقصه الخبرة في الميدان؛ لذا كان يجب أن يخرج المتعلم لميدان العمل، يُجرب ويبتكر ويُنتج، ويأخذ الخبرة من أرض الواقع ويشارك في تجديدها وتطويرها (Shirk, 1978).

تُعَدُّ الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الرائدة في النشاط التجاري؛ فقد بدأ هذا النشاط في التوسّع والتطوّر منذ بداية التّسعينيات من القرن العشرين، وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية فلسفة "المدرسة المُنتجة" إطاراً لزيادة فرص اكتساب المتعلمين خبرات العمل والإنتاج، وتعود الفائدة من ذلك للمدرسة وللشركات المشاركة في التعاون؛ حيث يَتِمُّ تعزيز فرص المبيعات لتلك الشركات، وتتنشّد الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز التّواصل والتعاون بين المدارس والشركات؛ بهدف تعزيز فرص الطّلبة في اكتساب خبرات العمل والإنتاج. علاوةً على ذلك، تهذف فلسفة المدرسة المُنتجة في الولايات المتحدة إلى تعزيز روح ريادة الأعمال والابتكار لدى الطّلبة؛ حيث يَتِمُّ تشجيع الطّلبة لتطوير مهاراتهم في التفكير النقدي وحلّ المشكلات وتنمية الإبداع من خلال مشروعات تعليمية تطبيقية، في بيئة داعمة للتعلّم النشط والتفاعلي (أحمد، 2015).

ثانياً: السياسات والتشريعات

تُعَدُّ جمهورية مصر العربية من بين الدول التي تُركِّز على بناء الشخصية المُنتجة، ذات المعرفة الكافية والمهارات اللازمة لمواجهة تحديات العصر التنموية؛ بذلك أخذت مصر بتطبيق فكرة المدرسة المُنتجة سَعياً منها لتحقيق مبدأ "التعليم لِلتَمَيُّز، والتَمَيُّز للجميع"، ومسايرة التّقدّم الذي يستهدف مجالات التعليم والعمل الإنتاجي، وصدَرَ بهذا الشأن قرار وزاري رقم (12) في العام 2002م؛ بهدف تشكيل

اللجنة العليا للمدرسة المُنتجة، والقرار الوزاري رقم (35) في العام 2003م. ويُوَجَّهُ نحو إنشاء الإدارة العامة للمدرسة المُنتجة، وتشكيل لجنة لها، ونصَّ القرارُ على إجراءات تنفيذ المشروع وتحديد مهام واختصاصات اللجنة في التَّالي (الشيبي، 2018): أن تجتمع اللجنة لدراسة مُعَوَّقات العمل التي تعترض المدرسة المُنتجة كُلَّ شهر، وتمدُّ المدارس بالعون والمساعدة والمُشورة عند الحاجة لها، وتُعَمِّم ثقافة المدرسة المُنتجة بين المجتمعات، مع الاستفادة من الإمكانيات المادية لِدَعْمِ المشروعات المدرسية، وضرورة وَضْعِ خطة واضحة للمدرسة المُنتجة وآليات تنفيذها، والدِّقَّة في عمل دراسات الجدوى.

إضافةً إلى ذلك، تمَّ إصدار قرار وزاري رقم (356) في العام 2006م؛ عُدَّ فيه التعليم مدخلاً للإصلاح فنقلت فيه تَبَعِيَّةُ المدرسة المُنتجة إلى التعليم العام، التي تنصُّ فيه المادة الأولى على أهداف المدرسة المُنتجة التي تُركِّز على ضرورة نُشر الوعي بها (عبد الفتاح، 2009).

على الصعيد الآخر، برزت جمهورية الصين الشعبية في السَّعي لتحسين أفكار وابتكارات الطَّلَبَة وتحديد مُيولهم؛ لذا كانت سياستها تهتمُّ بالجوانب العملية بشكل كبير، وكان الفكرُ السائد في قطاع التعليم الصيني أنَّه مَنْ لا يملكُ حِرْفَةً، هو عاطل عن العمل، ويشكُّلُ عالةً على مجتمعه والتَّمية الشاملة لبلاده، ولا بُدَّ من تدريبه وتعليمه والأخذ بيده وتنشئته النشأة السليمة ليصبح قُوَّةً عاملةً مُنتجةً، مُشاركةً في بناء المجتمع بفاعلية، له دورٌ في تَقَدُّمِهِ وازدهاره (الطوى، 2007).

وأجرت جمهورية الصين الشعبية إصلاحًا تربويًا شاملاً، وأقرت سياسةً تعليميةً في العام 1958م تربط الجانب النظري بالعمل اليدوي المُنتج، وربط المدارس والمزارع والمصانع وإقامة الفَعَالِيَّات والورش العملية، وتخفيف كميَّة المعارف والمهارات والخبرات في التطبيق العملي، كما قامت الصين بإدراج العمل المُنتج رسمياً في المناهج الدراسية جميعها للمراحل التعليمية جميعها؛ لتُصبح العملية التعليمية تُركِّز على العمل بشكل كبير لتُعطي بذلك نتائج إيجابية سريعة، كما شمل الإصلاح إطالة مدة العام الدراسي ليكون طَوَالَ تسعة أشهر ونصف الشهر تتخلَّل ذلك مجموعة من الأعمال والتدريب للمعلم والمتعلم في آنٍ واحدٍ (Shirk, 1978).

وعلى الصعيد الأمريكي، شجَّعت الولايات المتحدة الأمريكية العمل والإنتاج؛ فتمَّ إعداد وتنفيذ برامج لمساعدة المتعلمين في عام 1919، كبرنامج "إنجاز صغير" Junior Achievement؛ برعاية الغرفة التجارية ومشاركة متطوعين بالغين لتقديم المواد التربوية، وشمل البرنامجُ مشاركة الملايين من المتعلمين في المشروعات الصغيرة. واهتمَّت مؤسسة "REAL" بتقديم منهج يَحُصُّ المشروعات والأعمال الصغيرة؛ بهدف مساعدة المناطق النَّائية على الاستنهاض لتصبح جزءاً من القاعدة الاقتصادية المحليَّة (Ross, 2002)

وأصدرت الولايات المتحدة في عام 1994 قانون "من المدرسة للعمل" أو ما يُسمَّى "School To Work"، لاتباع سياسة المدرسة من أجل العمل، الذي يهدفُ للتغيير في المدارس الأمريكية الثانوية بإدخال الجانب العملي، وقد نتج عنه تطوير التعليم لدى الأفراد وإكسابهم مهارات وخبرات وقدرات مناسبة

للمستقبل، كما تمّ تطبيق مشروع التلمذة الصناعية Apprenticeship والتّوجّه المهني والتوظيف في كندا، الذي يُرشد المتعلم ويساعده في معرفة الوظيفة المناسبة له من خلال الأنشطة والبرامج التي تُقام وتُنقّذ، والزيارات العملية لمواقع العمل (أخضر، 2010).

وتبنّت الولايات المتحدة الأمريكية - ولاية نيويورك تحديداً - سياسةً خاصّة لمعالجة مشكلة تَسْرُب الطّلبة من مدارسهم؛ من خلال برنامج يجمع بين التّعلّم في الصف والتفاعل مع أكثر من (500) شركة في نيويورك، يُعرّف هذا البرنامج باسم "City-as-school" أو "التعليم المُنتج"، وتأسست المدارس التابعة لهذا البرنامج في عام 1972، ويتميّز البرنامج بتعزيز النشاط الإبداعي وحُبّ الابتكار واكتساب الخبرة والفائدة (City-As School, 2023).

وفي ولاية ميشيغان الأمريكية تُوجدُ مشروعات إنتاجية صغيرة أو ما يُسمّى "School- Based-Enterprises"؛ وهي عبارة عن مدارس تُوفّر تجارب تعليمية واقعية وعملية تُعزّز التعليم في الفصل الدراسي، وتساعد هذه المشروعات الطّلبة للانتقال إلى سوق العمل؛ من خلال منحهم فرصة بناء مهارات الإدارة والإشراف والقيادة، وتعدّ هذه المشروعات فرصةً للطّلبة للتعلّم من خلال التجربة العملية وتطبيق المفاهيم والمهارات التي تمّ تعلّمها في الفصل الدراسي في سياق حقيقي عملي (DECA, 2023).

ثالثاً: الأهداف

إنّ الهدف وراء إنشاء نموذج المدرسة المُنتجة في جمهورية مصر العربية؛ كان لجعل المدرسة وحدةً إنتاجيةً مُدرةً للدّخل، تُفيد المجتمع والبيئة المحليّة؛ تحقيقاً للمواطنة المُنتجة، وتنمية المجتمع، فضلاً عن أنّ المدرسة المُنتجة تُركّز على أهدافٍ عدّة، حدّتها وزارة التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية؛ تمثّلت في التّالي (أحمد، 2015):

- ضرورة الرّبط بين المناهج الدراسية واحتياجات المجتمع المحلي.
- تزويد الطّلبة بالمهارات اللازمة؛ كمهارة تخطيط وتنفيذ مشروعات صغيرة.
- تنمية المتعلم ومضاعفة روح الابتكار والإبداع بدءاً من مراحلهِ المُبكرة.
- إيجاد جَوّ التنافس الإيجابي بين المتعلمين.
- رَزَع الثقة الذاتية في المتعلمين ونتاجيتهم.
- تحقيق العدالة الاجتماعية في جودة وفرص التعليم بين المتعلمين.
- إكساب الطّلبة قيمَ التخطيط، والدقّة، والأمانة، ومهارات العمل الإنتاجي.
- الاستفادة من الإمكانيات البشرية والمالية في المؤسسة التعليمية.
- إعداد جيل من رجال الأعمال يُبدع ويُبتكر، ويُحطّط للمستقبل.
- القضاء على مشكلات البطالة.

على الصعيد الآخر؛ في جمهورية الصين الشعبية تهدفُ السياسة التعليمية من تنفيذها للمدرسة المُنتجة في مؤسَّساتها التعليمية ما يلي (أحمد، 2015):

- تحسين أفكار الطَّلَبَة وابتكاراتهم التَّقْنِيَّة في الإنتاج الفعلي.
- تحقيق التَّنْمِيَّة الشَّامِلَة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- تنمية مهارات الطَّلَبَة بالتجربة المباشرة في ميدان العمل.
- تحقيق الخبرة بالمشاركة الفاعلة لدى الطَّلَبَة والمجتمع المحلي.
- رَفَع كفاءة المعلم والمتعلم من خلال الإنتاج.
- تحسين أداء المدارس؛ من خلال الدِّقَّة والمهارة في الأداء والسرعة في الإنتاج.

وجاءتِ المدرسة المُنتجة في الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقِ أهدافٍ عِدَّة؛ منها (أحمد، 2015):

- الرِّبْط بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي.
- إكساب المتعلمين عادة المبادرة وتَحْمُل المسؤولية.
- إكساب المتعلم المعرفة المَبْنِيَّة على التفكير العلمي ومهارات الاتِّصَال.
- تحقيق الجودة في المخرجات؛ بمشاركة المَعْنِيَّين في الجانب التربوي.
- استثمار الموارد المتاحة للاستثمار الأمثل.

بناءً على خبرات الدول الرائدة التي نَقَدْتُ نموذج "المدرسة المُنتجة"؛ يُمكن القول: إنَّ النتائج الإيجابية التي تَحَقَّقَتْ تُشير إلى وجود مستقبل واعد حيث ستظهر فئات من الأفراد المَهْرَة وذوي الخبرة، والمعرفة، وستتمتعُ المؤسَّسات التعليمية بعلاقة متبادلة بين عملية التَّعْلَم وإنتاج العمل، لِتُصَبِّح المدرسة مكاناً فاعلاً يجذبُ المتعلمين للعمل ويُحَفِّزُهُم للإسهام في الإنتاج ويُوفِّر لهم الخبرات اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل والإسهام في حلِّها.

المحور الخامس: المتطلبات اللازمة لتطبيق المدرسة المُنتجة

إنَّ عملية إعداد الطالب هي عملية مشتركة بين فئات عِدَّة من حكومة ومدرسة متملِّلة في الهيئتين الإدارية والتدريسية إضافةً إلى المجتمع، ولضمان سير العملية التعليمية على أكمل وجهٍ لا بُدَّ من تشارِك الفئات جميعها وبذَلِ الجهود للرُقْي بالتحليم (الغابشية، 2017).

– **أولاً: الإدارة:** إنَّ نجاح العملية التعليمية يعتمد بشكل كبير على الإدارة المدرسية الناجحة؛ التي تُعدُّ رأس الهرم المدرسي وحلقة وصلٍ تربطُ المجتمع المحيط بالمجتمع المدرسي، ولها دورٌ مهمٌّ في الرُقْي بالعملية التعليمية ومشروعاتها، ويتطلب مشروعُ المدرسة المُنتجة متطلباتٍ إداريةً تُسهمُ بشكل كبير في نجاحها وتُحسِّنُ مستوى أداءات الطَّلَبَة من خلال عملية التخطيط الجيِّد ووضع رسالة ورؤية مستقبلية للمدرسة المُنتجة تُوضِّحُ أهدافها والغاية التي تسعى للوصول إليها. وكَي يستمرَّ تنظيم نموذج المدرسة

الْمُنْتَجَة على المدى الطويل في بيئة تنافسية؛ لا بُدَّ من استخدام المهارات والموارد المتاحة كافةً (المشاركة، 2022).

- **ثانياً: المعلم:** يُعدُّ المعلمُ العضوَ الفَعَّالَ وصاحبُ الدُّورِ الأساسِ في نجاح العملية التعليمية التربوية ومنطلقاً أساسياً لتحقيق الغايات التي تسعى لها المؤسسة التعليمية مُتَّخِذاً بذلك المهارات العصرية المطلوبة كافةً لتنمية قدراته وإمكاناته من أجل بناء جيلٍ واعٍ مُفَكِّرٍ يُسَهِّمُ في بناء منظومة الوطن. بما أنَّه محورٌ مُهمٌّ وله تأثيرٌ بالغٌ في العملية التعليمية؛ هنا يَقَعُ عليه العبءُ الكبيرُ في السَّعي لتحقيق أهداف المدرسة المُنتَجَة ونجاحها، فلا بُدَّ من العمل على تنمية ذاته ورفع مستوى أدائه المهني حتَّى يُحَقِّقَ الجودة في التعليم، ويكون لديه القدرة على حل أيِّ مشكلةٍ قد تُواجِهُهُ خلال عمله (خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة، 2004).

- **ثالثاً: الطَّلَبَة:** يُواجِهُ الطَّلَبَة تحديات في سنوات الدراسة المختلفة أهمُّها الصعوبة في اتِّخَاذ القرار للمستقبل المهني المُلائم؛ لِما له من علاقة ترتبط بقدرة الطَّلَبَة على تحقيق دَوَاتِهِم وإبراز إمكاناتهم، وتحقيق مستوى الرِّضَا، لأنَّ الطَّلَبَة يبحثون عن المستقبل المهني الذي يُتِيحُ لهم فرصة التعبير عن مهاراتهم وإمكاناتهم وقدراتهم التي تُلبِّي طموحاتهم (الزريقي، 2015).

إنَّ الطالب خلال السنوات الدراسية المختلفة بحاجة للكشف عن إمكاناته والتعبير عمَّا يَمْتَلِكُ من قدرات ومواهب في المشروعات المدرسية المختلفة؛ التي سَتُوجِّهُهُ نحو مَبْوَلِهِ المهنية خاصَّةً في المراحل الدراسية الأخيرة، التي تُكسِبُهُ مهاراتٍ جديدةً بتوجيه من مُعَلِّمِهِ الذي يأخذ بيده نحو الإبداع في الأداء والثقة بالنفس والقدرة على المشاركة في فَعَالِيَّاتِ المدرسة داخلياً وخارجياً، وسيتمكَّن مستقبلاً من الأداء مُعْتَمِداً على نفسه وقدراته ومهاراته.

- رابعاً: المناهج الدراسية

إنَّ المناهج الدراسية هي أحد أهم المُقَوِّمات الأساسية للعملية التعليمية؛ فهي تعكس ظروف المجتمع وتخدمه، وتُحَقِّقُ مطالبه وتُواجِهُ احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية، فكلَّما كانت هناك تَغْيِرات في المجتمع في المجالات السابقة؛ كان لا بُدَّ من مواكبة ذلك في المناهج الدراسية، وكذلك الحال في متطلبات سوق العمل التي يجب أن تُبنى على ضوءها المناهج الدراسية (مجلس التعليم، 2017)، وهذا ما تُؤكِّدُه السِّياسَةُ التعليمية المتعلقة بالمناهج العُمانيَّة؛ من ضرورة تعزيز الكفايات الأساسية ومهارات القرن الواحد والعشرين في المناهج الدراسية، التي ينبغي اكتسابها من قِبَلِ المتعلم.

- خامساً: البيئة الداعمة والشراكة المجتمعية

تُعدُّ البيئة الداعمة من أساسيات الحياة اليومية في المجتمع المدرسي خاصَّةً لِطَلَبَةِ المدارس؛ كونها مصدراً مُهمًّا يساعدهم في التعليم والإنتاج، وله دورٌ بارزٌ في تحقيق الجودة في التعليم (خليل، 2020). تشملُ البيئة الداعمةُ الأبنية الآمنة التي تُحَقِّقُ الأمن والسلامة لِطَلَبَةِ وتوفير المعدات والأجهزة وتهيئة قاعات لتعليم الطَّلَبَة وعرض منتجاتهم، إضافةً إلى وجود الدَّعم المجتمعي والشراكة المستمرة بين

القطاعين المدرسي والمحلي. وتُشير التوجُّهات العالمية إلى أهمية الشراكة المجتمعية؛ التي تُعدُّ وسيلةً لتحقيق الفاعلية والكفاءة الإدارية للمدرسة، ولنجاح المؤسسة التعليمية لا بدَّ من توفُّر شراكة مجتمعية فاعلة وتبادلية في الوقت ذاته.

مِمَّا سَبَقَ يُمكن القولُ إنَّ نجاح نموذج "المدرسة المُنتجة" يعتمد بشكل كبير على الإدارة المدرسية والمعلم؛ لِمَا لهما من دورٍ فاعلٍ في رَفَعِ مستوى الطَّلَبَةِ، إضافةً إلى ذلك؛ تُسهمُ المناهج الدراسية في تعزيز الجانب المهاري للطَّلَبَةِ من خلالها تضمينها أفكارًا جديدةً مُبتكرةً تسعى لتحفيز الطَّلَبَةِ وتطوُّر مهاراتهم وقدراتهم، وللقيام بذلك تحتاج المدرسة المُنتجة لِإِدْعَمِ فئات المجتمع سواءً من القطاع الخاص أو رجال الأعمال لتنفيذ مشروعات تنموية تُعزِّزُ التعليم وتنمية قدرات الطَّلَبَةِ ومهاراتهم.

المحور السادس: مُعَوِّقات تطبيق نموذج المدرسة المُنتجة

يُشير الغامدي (2018)، إنَّ لأيِّ تجربة جديدة مجموعة من المُعَوِّقات والتحدِّيات، سواءً كانت تجربةً في بلدٍ متقدِّمٍ أم في أحد البلدان النامية، وصنَّفها إلى ثلاثة مُعَوِّقات: فكرية، وأخرى مادية، ومُعَوِّقات تنظيمية. ومن المُتَوَقَّع أن تُشهِدَ تجربة المدرسة المُنتجة مُعَوِّقاتٍ عِدَّةً على الرِّغم من أهميتها والدور المهم الذي تلعبه في الرقي بالتعليم ومستوى المتعلم، وقد يكون أخذ المُعَوِّقات ما يتعلق بضيق الوقت الذي لا يسمح لتنفيذ مشروعات إنتاجية ومتابعتها، بالإضافة إلى نوعيَّة المناهج وما تحتويه من دروس طويلة، مُثَقَّلَةٌ بِكَمِّيَّةٍ كبيرةٍ من المعلومات؛ التي لا تُلبِّي احتياجات العصر واحتياجات المجتمع، ولا تتوافق مع متطلبات التنمية الشاملة، كما أنَّ من ضمن المُعَوِّقات التي تواجه المدرسة المُنتجة عدم تهيئة القائمين على المشروع، إعلاميًا وثقافيًا وعلميًا؛ مُؤكِّدًا حاجتهم إلى التدريب الجادِّ المُثَقَّن لتنفيذ المشروعات (سعد الدين، 2005).

مِمَّا سَبَقَ يُمكن القولُ أنَّ المدرسة المُنتجة تحتاج إلى إمكانات عديدة تُسهمُ في عملية النهوض بها وتحقيق أهدافها، وذلك كُلُّهُ لا يتحقَّق إلا بالتعاون الكبير بين المجتمع المدرسي والمحلي، كما يجب تعزيز الوعي والاهتمام بها من قِبَلِ المسؤولين.

الدراسات السابقة

نظرًا لأهمية موضوع المدرسة المُنتجة، وسعيًا من المهتمِّين لتطبيقها في مؤسساتهم التعليمية؛ أُجريت عديد من الدراسات حول المدرسة المنتجة، وأهدافها، ومتطلباتها، وسبل تفعيلها.

هدفت دراسة خليل (2020) إلى تطوير المدرسة الثانوية الفنية التجارية في مصر من خلال الاستفادة من خبرة الدنمارك وتحديد متطلبات تحويل المدرسة الثانوية الفنية التجارية بعِدها مدرسة مُنتجة. تبنت الدراسة المنهج المقارن، وتضمَّنت محاورَ عِدَّة؛ تناول المحور الأول: مفهوم ونشأة وفلسفة وأهداف وأهمية تطبيق المدرسة المُنتجة، في حين تناول المحور الثاني متطلبات تطبيق المدرسة المُنتجة (إدارية، ومالية، ومادية، ومتطلبات خاصة بالمنهج، والأنشطة الصِّفِيَّة وغير الصِّفِيَّة)، وكشفت المحور الثالث عن

المُعَوِّقَات التي تُواجِه المدرسة المُنتِجَة (بشرية، وفنية، وتشريعية، وإدارية، ومالية وماديّة). وأوصتِ الدراسة بالاستفادة من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة في الإشراف والتمويل للمشروعات المُنتِجَة للطلّبة.

وهَدَفَت دراسة الحربي (2020) إلى وَضْعِ تَصَوُّرٍ مقترح لتطوير دور قادة مدارس التعليم العام لتفعيل مفهوم "المدرسة المُنتِجَة" وَفُقِ رُؤْيَا المملكة العربية السعودية (2030). استخدمتِ الدراسة المنهج الوصفيّ المسحّي، وطبقة الاستبانة لجمع البيانات من عيّنة مكوّنة من (183) من قادة المدارس بمحافظة الخرج، وأوضحت نتائج الدراسة واقع موافقة مديري المدارس على تفعيل المدرسة المُنتِجَة بدرجة متوسطة، وأنهم موافقون بدرجة متوسطة على تَلْقِي التّربّي وتطوير أدوارهم لتفعيل المدرسة المُنتِجَة، وأوصتِ الدراسة بِحَثِّ قادة مدارس التعليم العام على التّواصل مع مؤسّسات القطاع الخاص؛ من أجل تمويل أنشطة المدرسة.

وجاءت دراسة حامد (2020) لتوضيح فكرة التعليم المُنتِج في ظلّ اقتصاد المعرفة؛ التي تَمَثَّلَت في الجامعة المُنتِجَة، وَقَدِّمَتِ الدراسة تجربة جامعة إفريقيا نموذجًا للمؤسّسات التعليمية المُنتِجَة، واستخدمتِ الدراسة المنهج الوصفيّ التّحليلي؛ وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها: إنّ التعليم المُنتِج يعمل على ترقية مهارات الدارسين ويعمل على تنمية قدراتهم على الإبداع والابتكار ثم الإنتاج مما يؤدي إلى التّقدّم والازدهار للمؤسسة التعليمية، وأوصتِ الدراسة بضرورة نُشْر ثقافة التعليم المُنتِج بين المؤسّسات التعليمية الأخرى، واستثمار الموارد المتاحة كافّة في المؤسسة، وربط التعليم باحتياجات سوق العمل.

وجاءت دراسة الماضي (2021) لِلتّعرّف على واقع تطبيق المدرسة المُنتِجَة في مدارس التعليم العام بمنطقة الرياض، واستخدمتِ الدراسة المنهج الوصفيّ، ووظفت الاستبانة أداة لجمع البيانات، وقد طُبِّقَتِ الاستبانة على عيّنة مكوّنة من (334) من قائدات منطقة الرياض، لتحديد مُعَوِّقَات تطبيق المدرسة المنتجة، وتوصّلت نتائج الدراسة إلى أنّ تطبيق المدرسة المُنتِجَة في مدارس التعليم العام في منطقة الرياض يتّم بدرجة متوسطة؛ في حين جاءت مُعَوِّقَات تطبيق المدرسة المُنتِجَة في منطقة الرياض بدرجة كبيرة، كما أوصتِ الدراسة بضرورة عَقْدِ دورات تدريبية لقائدات المدارس والعاملين وتوعيتهم بفكرة المدرسة المُنتِجَة، إضافةً إلى مراعاة المتطلبات المادية والمساحات اللازمة وتشجيع المتعلمين لتقديم أفكار ومشروعات متميّزة وإنتاجات مبتكرة لتطبيق المدرسة المُنتِجَة.

وهَدَفَت دراسة الشاهد (2022) لِلتّوَصُّلِ إلى مقترحات تُسهّم في تطوير فكرة المدرسة المُنتِجَة في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرة روسيا الاتحادية في مجال التعليم البوليتكنيكي، وفي إطار السّياق الثقافي للمجتمع المصري، واستخدمتِ الدراسة المنهج المقارن بشقّيهِ الوصفي التحليلي من خلال سرّد البيانات وتحليلها، وتمّ اختيار روسيا الاتحادية للاستفادة منها بما يناسب الإمكانيات في المجتمع المصري، وتوصلت الدراسة إلى وضع مقترحات لتطوير هذا التعليم لتحقيق ثورة حقيقية تتضمن مراجعة

شاملة لأساسيات المنظومة التعليمية، كما أنها تحتاج قناعة تامة بأن الخلاص من أزمت المجتمع المصري تبدأ بتوفير تعليم جيد يتحقق بتطبيق العمل المنتج في المدارس.

أما دراسة المهانية (2022) فَهَدَفَتْ للكشف عن واقع تحويل المدارس الثانوية الأردنية العامة إلى مدارس مُنْتَجَة بالاعتماد على الخبرات العالمية، واستخدمت الدراسة المنهج المَسْحِيّ لجمع البيانات من عَيِّنة مكوَّنة من (618) مُعَلِّمًا ومُعلِّمَةً باستخدام الاستبانة، وأشارت النَّتائِجُ إلى أنَّ وجود مدارس ثانوية مُنْتَجَة جاء بدرجة متوسطة، أما عن وجود التَّحْدِيَّاتِ المُعَوِّقَة في واقع وجودها طبقًا للاتجاهات العالمية فجاءت بدرجة متوسطة أيضًا. وقد أوصت الدراسة بضرورة رَفْعِ درجة الوَعْيِ المعلمين حول أهمية تحويل المدارس الثانوية الأردنية إلى مدارس منتجة استرشادًا بخبرات الدول العالمية.

وأخيرًا هَدَفَتْ دراسة سفر (2022) إلى تقديم تصوُّرٍ مقترحٍ لتنوع مصادر تمويل التعليم بالمدارس السعودية في ضوء التجربة الأمريكية؛ في المجالات التالية (المدرسة المُنْتَجَة، واستثمار المواهب الطُّلَّابِيَّةِ، والشَّرَاكَة المجتمعية، والقِسَامِ التعليمية)، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفيّ التَّحْلِيلِيّ، واستخدمت المقابلة الفردية أداة لجمع البيانات، وطُبِّقَتِ المقابلة على عَيِّنة مكوَّنة من (30) من القيادات التربوية بمنطقة مكة المكرمة، وتوصَّلت نتائج الدراسة إلى أهمية التنوع في مصادر تمويل التعليم بالمدارس السعودية، وقدمت الدراسة عدد من التوصيات أبرزها تطبيق التصور المقترح لتنوع مصادر تمويل التعليم بالمدارس السعودية؛ لضمان توفير الموارد المستدامة واللائمة لتحقيق أهداف المؤسسة وتطويرها.

ويُتَّضِحُ من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع المدرسة المُنْتَجَة أنَّها من الموضوعات التي لاقَتِ اهتمامًا ورواجًا كبيرًا في كثير من الأدبيات العالمية والإقليمية، وقد تنوعت الدراسات السابقة في أهدافها وأطرها العامة والمتغيرات التي درَسَتْها والأساليب المنهجية المُتَّبَعَة. وتَشَابَهَتِ الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في مضمونها الذي يُؤكِّد أهمية المدرسة المُنْتَجَة، كما استفادت من الدراسات السابقة في إثراء الجانب النظري والميداني المُتَمَثِّلِ في بناء أداة الدراسة، وتصميمها.

وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في موضوعها وأهدافها وأهميتها، كما استفادت منها في الإطار النظري وبناء استبانة الدراسة، ولكن تختلف عنها في تفرداها بمعالجة قضية المدرسة المنتجة في السياق العماني التي تهدف لتقديم آليات مقترحة لصانعي السياسة ومتخذي القرار لتطبيق نموذج المدرسة المنتجة في سلطنة عمان.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهجية الدراسة: اتَّبعَتِ الدراسة المنهج الوصفيّ، لِمُلاءِمَتِهِ لطبيعته؛ حيث يقوم هذا المنهج بوصف وتحليل الحقائق المتعلقة بموضوع المدرسة المُنْتَجَة وَصْفًا دقيقًا، من خلا رصد وتحليل فلسفتها، وأهدافها،

وخصائصها، ومُسوّغاتها، والوقوف على أبعادها، وعرض تجارب بعض الدول المتميّزة في هذا الجانب. ولا يقتصر المنهج الوصفي على الوصف الدقيق للظاهرة فقط؛ بل يتطلّب الأمر، جَمْعَ البيانات وتحليلها، واستخراج الاستنتاجات ثم مقارنة المعطيات، والتّوصُّل إلى نتائج يمكن تعميمها في إطار مُعَيَّن (سلطانية والجيلاني، 2012). وتنحى الدراسة المنحى الكمي من خلال استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات.

مجتمع الدراسة وعينتها

إنّ نموذج المدرسة المنتجة مهمّ للمراحل الدراسية جميعها ويُحقّق الفائدة لِطَلَبَةِ المدارس، فمن المهمّ أن تُشارك المدارس الحكوميّة جميعها في سلطنة عُمان برأيها بشأن موضوع الدراسة؛ لتعظيم إمكان تعميم نتائج الدراسة والاستفادة منها، وبذلك يتكوّن مجتمع الدراسة وعينتها على النحو التالي:

مجتمع الدراسة

تألّف مجتمع الدراسة من مديري المدارس الحكومية ومساعدتهم في جميع محافظات سلطنة عُمان، البالغ عددهم (1686)؛ منهم (754) مديراً ومديرةً و(932) مساعداً ومُساعدَةً، وفقاً لإحصائية دائرة الإحصاء والمؤشّرات بوزارة التربية والتعليم (وزارة التربية والتعليم، 2021)؛ ويوضّح جدول (1) مجتمع الدراسة حسب المحافظة، والجنس، والمُسمّى الوظيفي.

جدول 1 مجتمع الدراسة مُوزَّع حسب المحافظة والجنس والمُسمّى الوظيفي

المجموع	مساعدي المُديرين		مديري المدارس		المحافظة
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
255	104	42	62	47	مسقط
137	46	27	38	26	شمال الشرقية
123	42	32	25	24	جنوب الشرقية
421	108	63	96	54	شمال الباطنة
218	75	42	65	36	جنوب الباطنة
144	46	34	38	26	الظاهرة
234	86	52	60	36	الداخلية
172	50	42	48	32	ظفار
18	3	7	3	5	الوسطى
20	7	2	6	5	مسندم
44	14	8	14	8	البريمي
1686	581	351	455	299	المجموع

*المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية 2020/2021.

عينة الدراسة: تم تطبيق أداة الدراسة على عينة مُتَيَسِّرة قَدْرُهَا (314) من مديري المدارس الحكومية ومساعدتهم في سلطنة عُمان؛ بنسبة (19%) من مجتمع الدراسة تقريباً، وتكوّنت العينة الفعلية من (181) مديراً/ة، و(133) مساعداً/ة.

أداة الدراسة: نظراً لطبيعة الدراسة من حيث الأهداف والمنهجية ومجتمع الدراسة، وحتّى تكون النتائج قابلةً للتعميم والاستفادة منها لاحقاً؛ تم استخدام أداة الاستبانة باعتبارها الأداة الأنسب لجمع البيانات الكمية المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد تمّ الاطّلاعُ على الأدب التربوي، والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة؛ منها: دراسة المهانية (2022)، ودراسة الماضي (2021)، ودراسة أبو يحيى (2017)، ودراسة الغابشة (2017)، وتم الاستفادة منها في بناء أداة الدراسة.

صِدْقُ الْمُحَكِّمِينَ "الصدق الظاهري": تمّ التأكّد من صِدْقِ الاستبانة من خلال عَرْضِهَا في صورتها الأولية على مجموعة من المُحَكِّمِينَ من داخل وخارج سلطنة عُمان بَلَّغَ عددهم (12) مُحَكِّمًا، من وزارة التربية والتعليم، وجامعة السلطان قابوس، وجامعة نزوى، وجامعة الشرق الأوسط بالجمهورية الأردنية الهاشمية، وجامعة الزقازيق، وجامعة العريش، وجامعة الأزهر بجمهورية مصر العربية لتحكيم الفقرات من حيث الوضوح ومستوى انتمائها للمحاور والأبعاد، وسلامة الصياغة اللغوية. وفي ضوء ذلك تم الاتفاق على التالي:

- تعديل الصياغة اللغوية لبعض الفقرات.
- إضافة بُعْدٍ آخَرَ لمتطلبات المدرسة المُنتِجَة خاصّةً بالمعلم.
- فَصْلُ بُعْدِ الطالب عن المناهج الدراسية.
- حَذْفُ الفقرات رقم (5) ورقم (9) ونقلُ الفقرة رقم (10) من بُعْدِ الإدارة إلى بُعْدِ جديدٍ خاصٍ بالمعلم.
- حَذْفُ الفقرتين رقم (20) و(21) من بُعْدِ المناهج الدراسية والفقرة رقم (26) من بُعْدِ البيئة الدّاعِمة والشّراكة المجتمعية؛ بسبب تكرار مضمونها في فقرات أخرى.
- فَصْلُ العبارة رقم (39) في محور مُعَوِّقات تطبيق المدرسة المُنتِجَة بحيث تكون في فقرتين منفصلتين الأولى عن الأعباء الإدارية والفنية والأخرى عن الأعباء التدريسية والإشرافية.
- إضافة فقرة في محور مُعَوِّقات تطبيق المدرسة المُنتِجَة؛ التي هي سيادة نَمَطِ الإدارة المركزية بالمدارس.
- تعديل المقياس الثلاثي إلى المقياس الخماسي (موافق بشدة - موافق - محايد - غير موافق - غير موافق بشدة).

وبعد إجراء التعديلات المقترحة من المحكمين، جاء الشكل النهائي للاستبانة، مكوناً من محورين، المحور الأول: المتطلبات اللازمة لتطبيق المدرسة المنتجة في عدة أبعاد (الإدارة، والمعلم، والطلبة،

والمناهج الدراسية، والبيئة الداعمة والشراكة المجتمعية)، والمحور الثاني المتمثل في معوقات تطبيق نموذج المدرسة المنتجة، بإجمالي 50 عبارة، وانتهت الاستبانة بسؤال مفتوح عن الممارسات أو المبادرات أو الأنشطة المطبقة في المدارس، التي يمكن تصنيفها تحت مسمى المدرسة المنتجة.

صدق وثبات أداة الدراسة

لغرض التَّحَقُّق من الصدق والثبات لأداة الدراسة تمَّ تطبيقها على عيّنة استطلاعية تكوّنت من (ن=30) من داخل مجتمع الدراسة ومن خارج العيّنة الأساسية، والتَّالِي عَرَضُ لمؤشّرات صدق وثبات أداة الدراسة.

الصدق البنائي Construct validity: تمَّ التَّحَقُّق من الصدق البنائي لأداة الدراسة من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وتراوحت قيم معاملات الارتباط بين درجات الفقرات والمحاور التي تنتمي إليها بين (0.59) و (0.94)، وهذه الارتباطات جميعها طردية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من أو يساوي $(\alpha=0.01)$ ؛ مما يدلُّ على أنَّ أداة الدراسة تَنَمَّعُ بالصدق البنائي.

ثبات أداة الدراسة

للتَّحَقُّق من ثبات أداة الدراسة؛ تمَّ حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) للمحاور جميعها والأداة ككلِّ، ويوضِّح جدول (2) هذه النتائج.

جدول 2 معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمحاور أداة الدراسة، وأبعادها

الجزء	المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
متطلبات تطبيق المدرسة المنتجة	الإدارة	9	0.93
	المعلم	5	0.89
	الطلبة	6	0.92
	المناهج الدراسية	5	0.92
	البيئة الداعمة والشراكة المجتمعية	12	0.97
	إجمالي المحور الأول	37	0.98
المحور الثاني: معوقات تطبيق المدرسة المنتجة		13	0.89

يُوضِّح من جدول (2) أنَّ قيمَ معامل ألفا كرونباخ لأبعاد المحور الأول من الاستبانة المُتمثِّل في متطلبات تطبيق المدرسة المنتجة جاءت بين (0.97) و (0.89)، وبلغَ الثبات الكلي للمحور الأول من الأداة (0.98). وبلغَ الثبات الكلي للمحور الثاني المُتمثِّل في معوقات تطبيق المدرسة المنتجة (0.89)، وهذه القيمُ تدلُّ على أنَّ أداة الدراسة تَنَمَّعُ بمستوى ثبات مرتفع.

الأساليب الإحصائية

تمت معالجة بيانات استجابات أفراد العينة بشأن أسئلة الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) إصدار 26، وتم تحليل بيانات الدراسة من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية: المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية (Mean and Standard Deviation).

نتائج الدراسة الميدانية

أولاً: نتائج السؤال الأول: ما متطلبات تطبيق المدرسة المنتجة في سلطنة عُمان من وجهة نظر مديري المدارس ومساعدتهم؟ للإجابة على هذا السؤال؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على أداة الدراسة وفقاً لكل بُعدٍ من أبعادها الخمسة (الإدارة، المعلم، الطلبة، المناهج الدراسية، البيئة الداعمة والشراكة المجتمعية)، كما هو موضح في جدول (3).

جدول 3 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور متطلبات تطبيق المدرسة المنتجة بأبعادها الخمسة من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية ومساعدتهم

م	الرئية	محاور الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
5	1	البيئة الداعمة والشراكة المجتمعية	4.61	0.50	مرتفع جداً
4	2	المناهج الدراسية	4.58	0.49	مرتفع جداً
3	3	الطلبة	4.51	0.55	مرتفع جداً
2	4	المعلم	4.45	0.48	مرتفع جداً
1	5	الإدارة	4.42	0.52	مرتفع جداً
		المتوسط الحسابي ككل	4.53	0.45	مرتفع جداً

وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لأبعاد السؤال الأول (4.53)؛ مما يدل على أن متطلبات تطبيق المدرسة المنتجة في سلطنة عُمان حصلت على درجة موافقة مرتفعة جداً من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية ومساعدتهم. وقد يُعزى الارتفاع إلى أهميتها في تطبيق المدرسة المنتجة.

وجاء أعلاها "بُعدُ البيئة الداعمة والشراكة المجتمعية" الذي بلغ متوسطه الحسابي الكلي (4.61) وهذا يدل على أن المتطلبات المتعلقة بالبيئة الداعمة والشراكة المجتمعية الدراسية لتطبيق المدرسة المنتجة في سلطنة عُمان حصلت على درجة اتفاق مرتفعة جداً من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية ومساعدتهم، ويوضح جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ورئية كل فقرة.

جدول 4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ل فقرات محور البيئة الداعمة والشراكة المجتمعية.

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
30	1	توفير وسائل الأمن والسلامة كافة في المدرسة المنتجة.	4.69	0.51	مرتفع جداً
27	2	تزويد المدرسة بالأجهزة والمعدات التي تُسهم في تعلم الطلبة وتكسيبهم بعض المهارات العملية/ الإنتاجية.	4.64	0.61	مرتفع جداً
36	3	تقديم مُحفّزات مادية ومعنوية للطلبة والعاملين لإنجاح المدرسة المنتجة.	4.63	0.60	مرتفع جداً
34	4	مشاركة المجتمع المحلي في دعم المدرسة المنتجة من خلال رفع الوعي بأهميتها.	4.61	0.57	مرتفع جداً
28	5	تهيئة قاعات خاصة لعرض مُنتجات الطلبة.	4.61	0.65	مرتفع جداً
29	6	الاستفادة من إمكانات المدرسة في عمل مُنتجات جديدة منها إعادة تدوير المُخلفات.	4.60	0.56	مرتفع جداً
32	7	استقطاب الإمكانات البشرية اللازمة لتنمية مهارات الطلبة.	4.59	0.57	مرتفع جداً
31	8	توظيف الإمكانات البشرية جميعها داخل المدرسة في تطبيق المدرسة المنتجة.	4.59	0.58	مرتفع جداً
33	9	مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في تنمية الطلبة، وتدريبهم بما يناسب مُيولهم المهنية.	4.59	0.59	مرتفع جداً
26	10	توفير أماكن مناسبة لتطبيق مشروع المدرسة المنتجة.	4.59	0.61	مرتفع جداً
37	11	العمل على نشر ثقافة المدرسة المنتجة من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة.	4.59	0.61	مرتفع جداً
35	12	إتاحة الفرصة لأولياء الأمور لمشاركة أبنائهم في تقديم مُنتجاتهم ودعّمهم.	4.57	0.61	مرتفع جداً
المتوسط الحسابي ككل			4.61	0.50	مرتفع جداً

وتراوح المتوسط الحسابي لفقرات "بُعد البيئة الداعمة والشراكة المجتمعية" بين (4.57) و (4.69)، وقد يُعزى الارتفاع إلى نُدرّة الأماكن المُهيأة لتطبيق المدرسة المنتجة سواء كانت قاعات خاصة أو مساحات مناسبة بها كافة وسائل الأمن والسلامة، إضافةً إلى أهمية توفّر الأجهزة والمعدات التي تُسهم في تعلم الطلبة وإكسابهم المهارات العملية والإنتاجية. واتّقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الغابشية (2017)، التي عزت ذلك للدور الذي تلعبه البيئة الداعمة في تغيير فكر الطلبة وتحفيزهم على العمل والإبداع والابتكار والإنتاج. كما إنّ أهمية "الشراكة المجتمعية" في تطبيق نموذج المدرسة المنتجة تكمن في طبيعة العلاقة التعاونية والشراكة الحقيقية بين المجتمعين المدرسي والمحلي ومؤسساته الخاصة، وترفع هذه العلاقة الوعي بأهميتها ودعّم استمراريتها.

وجاءت متطلبات بعد "المناهج الدراسية" في الرتبة الثانية بدرجة موافقة مرتفعة جداً بلغ متوسطها الحسابي (4.51)، ويوضح جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ورتبة كل فقرة.

جدول 5 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعِدِ المناهج الدراسية

رقم الفقرة	الرُّتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
25	1	مشاركة ذوي الخبرة في تطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع أهداف وفلسفة المدرسة المُنتِجة.	4.61	0.57	مرتفع جدًا
22	2	توظيف التَّقنية الحديثة في العملية التعليمية لفتح آفاق أوسع في عملية الإنتاج والتسويق.	4.60	0.56	مرتفع جدًا
24	3	تضمين المناهج لمهارات القرن الواحد والعشرين.	4.60	0.60	مرتفع جدًا
21	4	الرُّبُط بين الجانب العملي والنظري من خلال المشروعات والأنشطة المختلفة.	4.59	0.54	مرتفع جدًا
23	5	تضمين المناهج الدراسية بعض الأنشطة العملية التي تُنمِّي المهارات الإنتاجية لِلطُّلبة، وربُّط التعليم بسوق العمل.	4.53	0.59	مرتفع جدًا
		المتوسط الحسابي ككل	4.58	0.49	مرتفع جدًا

ويدل الارتفاع في المتوسط الحسابي للفقرات السابقة – الذي تراوح بين (4.53) و (4.61) – على اتفاق أفراد عيِّنة الدراسة على ضرورة الاهتمام بالمناهج الدراسية وربُّطها بأهداف المدرسة المُنتِجة؛ لإكساب الطُّلبة مهارات القرن الواحد والعشرين من خلال تضمينها في المناهج الدراسية، والرُّبُط بين الجانبين العملي والنظري؛ التي تُنمِّي لدى الطُّلبة المهارات الإنتاجية وربُّط التعليم بسوق العمل، وتوظيف التَّقنية الحديثة في العملية التعليمية لفتح آفاقٍ أوسعٍ في مجال الإنتاج والتسويق، وكَي نُضمِّن نجاح ذلك لا بُدَّ من مشاركة مَنْ لديه الخبرة في تطوير المناهج الدراسية لتضمين ثقافة المدرسة المُنتِجة بها وَفَّق مراحل مدروسة تُكسِبُ الطُّلبة المهاراتِ خطوةً بخطوة. وأكَّدت نتائج دراسة المهانية (2022) وجودَ قُصور في المناهج الدراسية في تنمية المُيول المهنية لِلطُّلبة؛ لذا يجب النَّظَرُ في تعديلها بما يتناسب مع أهداف المدرسة المُنتِجة.

كما جاءت متطلبات بُعِدِ "الطلبة" في الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (4.51)، ويوضح جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ورُّتبة كُلِّ فقرة.

جدول 6 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعِدِ الطَّلَبَةُ من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية ومساعدتهم في سلطنة عُمان

رقم الفقرة	الرُّتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
17	1	تشجيع الطَّلَبَةُ ذَوِي المهارات لتقديم ورش تدريبية إنتاجية للطَّلَبَةُ الآخرين.	4.63	1.14	مرتفع جدًا
18	2	حَثُ الطَّلَبَةُ للمشاركة بأعمالهم في المعارض داخل المدرسة وخارجها.	4.58	0.61	مرتفع جدًا
19	3	رَبَطُ الطَّلَبَةُ بالمجتمع المحلي من خلال مشروعات المدرسة المختلفة ومبادراتها.	4.56	0.59	مرتفع جدًا
20	4	تسويق منتجات مشروعات المدرسة المُنتَجَةِ؛ من خلال المنصَّات الإلكترونية ووسائل التَّواصل الاجتماعي.	4.54	0.66	مرتفع جدًا
16	5	مساعدة الطَّلَبَةُ في تكوين مجموعات تعاونية لإدارة مشروعاتهم الإنتاجية.	4.50	0.60	مرتفع جدًا
15	6	مشاركة مُمَثِّلِينَ عن الطَّلَبَةُ في صُنْعِ القرار المدرسي.	4.26	0.69	مرتفع جدًا
المتوسط الحسابي ككل			4.51	0.55	مرتفع جدًا

ويُذَلُّ ارتفاع المتوسط الحسابي لمتطلبات بعد (الطَّلَبَةُ) على درجة موافقة مرتفعة جدًا من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية ومساعدتهم، وجاءت أعلاها فقرة "تشجيع الطَّلَبَةُ ذَوِي المهارات لتقديم ورش تدريبية إنتاجية للطَّلَبَةُ الآخرين" وقد يُعزَى اتِّفَاقُ عَيِّنَةِ الدراسة على هذه الفقرة؛ لِمَا لدى الطَّلَبَةُ من طاقات ومواهب يجب أن تُسْتَنْمَرَ بالطريقة المُثَلَى، لِتُعْطِيَ نَتَاجًا جَيِّدًا يَسْتَفِيدُ مِنْهَا الطَّلَبَةُ الآخرون في المدرسة؛ وهذا يَنْسَجِمُ مع استراتيجيات وطرائق التدريس الحديثة التي تُعْرَفُ بـ "تعليم الأقران". وأكَّدَتْ دراسة الماضي (2021) ضرورة الاهتمام بالطَّلَبَةُ وتشجيعهم للمشاركة في مشروعات المدرسة المُنتَجَةِ وتقديم الأفكار والإبداعات اليدوية والبرامج التدريبية المُحَفَّزَةِ، وقد عَزَّتْ الدراسة ذلك إلى أَنَّ الطَّلَبَةَ يَرَوْنَ أَنَّ المشاركة في مشروعات وأنشطة المدرسة المُنتَجَةِ مُنْتَفَسٌ لَهِمْ، وفرصة للتعبير عن مهاراتهم وطاقاتهم الإبداعية؛ لِمَا للمدرسة المُنتَجَةِ من أنشطة تفاعلية متبادلة ومُسلِّية ومفيدة، ترتبط بمهارات المستقبل وتُبعِدُهُم عن الرُّوتين المدرسي المعتاد.

وجاءت متطلبات بُعد "المعلم" في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي مرتفع جداً بلغ (4.45)؛ وهذا يدلُّ على أنَّ المتطلبات المتعلقة ببُعدِ "المعلم" لتطبيق المدرسة المُنتجة في سلطنة عُمان حَصَلَتْ على درجة موافقة مرتفعة جداً من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية ومساعدتهم، ويوضح جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ورُتَبَة كلِّ فقرة.

جدول 7 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد المعلم من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية ومساعدتهم في سلطنة عُمان

رقم الفقرة	الرتبة	ال فقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
10	1	تقديم برامج تنمية مهنية إثنائية للعاملين بالمدرسة لسهولة دعم ومتابعة مشاريع المدرسة.	4.59	0.69	مرتفع جداً
14	2	حثُّ العاملين في المدرسة المُنتجة على تطوير مهاراتهم ذاتياً.	4.55	0.62	مرتفع جداً
11	3	وَضْعُ برامج تدريبية للمعلمين الجُدد وتهيئتهم بما يُحَقِّق أهداف المدرسة المُنتجة.	4.52	0.70	مرتفع جداً
13	4	تبادل الزيارات بين المعلمين في المدارس المُنتجة محلياً ودولياً.	4.44	0.70	مرتفع جداً
12	5	تضمين خطة الحصص اليومية بأنشطة صَفِيَّة وغير صَفِيَّة تُعزِّز ثقافة الإنتاج.	4.37	0.71	مرتفع جداً
		المتوسط الحسابي ككل	4.45	0.48	مرتفع جداً

وقد يُعزَى الارتفاع في فقرات بُعد (المعلم) لِمَا له من دورٍ فاعلٍ مُهمٍّ في نجاح نموذج المدرسة المُنتجة؛ فهو محور العملية التعليمية، وهو الانطلاقة لكلِّ مدرسة ومستوى نجاح فَعَالِيَّتِهَا، خاصَّةً إذا ارتبط الموضوعُ بالمدرسة المُنتجة؛ فَهنا يحرصُ مدير المدرسة بدوره أن يكونَ المعلمُ أخذَ تلك العناصر المُهمَّة التي تُسهمُ وتحرصُ على نجاحها ونجاح أهدافها، لِمَا لديه من كفاءات وقدرات تُمكنُه من الإبداع والإسهام في تحقيق الجودة في أدائه وإحداث تغييرٍ مُنرٍ لِلطَّلَبَة وإكسابهم خبراتٍ ومهاراتٍ ضِمَّنَ المدرسة المُنتجة.

وجاءت متطلبات بُعد "الإدارة" في الرتبة الأخيرة؛ إلَّا أنَّه بدرجة مرتفعة جداً حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للفقرات (4.42)، ويوضح جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ورُتَبَة كلِّ فقرة.

جدول 8 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الإدارة من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية ومساعدتهم في سلطنة عُمان

رقم الفقرة	الرئية	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
9	1	نَشْرُ الوَعْيِ بثقافة المدرسة المُنتِجَة وأهميتها في المجتمعين المدرسي، والمحلي.	4.57	0.59	مرتفع جدًا
7	2	أَنْ تَتَمَتَّعَ إدارة المدرسة بصلاحيات أكثر سعةً من قِبَل وزارة التربية والتعليم لتسهيل تطبيق المدرسة المُنتِجَة.	4.56	0.70	مرتفع جدًا
6	3	وَضَعُ برنامج لتبادل الخبرات بين المدارس التعليمية؛ للاستفادة منها في تحقيق أهداف المدرسة المُنتِجَة.	4.52	0.67	مرتفع جدًا
3	4	أَنْ تَنْبَسِمَ الخطة بالمُرونة لمواكبة متطلبات سوق العمل ومسايرة أولويات التعليم.	4.46	0.61	مرتفع جدًا
8	5	وَضَعُ مقاييس لاكتشاف المُيول المهنية لدى الطَّلَبَة؛ لتحقيقها من خلال المدرسة المُنتِجَة.	4.43	0.67	مرتفع جدًا
4	6	تَتَضَمَّنُ خطة المدرسة آليات تسويقية لِتُنَشِرَ ثقافة المدرسة المُنتِجَة.	4.34	0.71	مرتفع جدًا
5	7	مشاركة مجلس أولياء الأمور في إعداد خطة المدرسة المُنتِجَة.	4.34	0.81	مرتفع جدًا
2	8	أَنْ تَشْتَمَلَ خطة المدرسة على أهداف واضحة مرتبطة بفلسفة المدرسة المُنتِجَة.	4.30	0.69	مرتفع جدًا
1	9	تَضَمِين رسالة ورؤية المدرسة مفهوم "المدرسة المُنتِجَة" وفلسفتها.	4.25	0.73	مرتفع جدًا
		المتوسط الحسابي ككل	4.42	0.52	مرتفع جدًا

يُبَيِّنُ جدول (8) أَنَّ المتوسطات الحسابية لفقرات بُعِدَ الإدارة المدرسية تراوحت بين (4.25) و (4.57)، بمستوى مرتفع جدًا؛ وقد يُعزَى ذلك إلى اهتمام مديري المدارس الحكومية ومساعدتهم بمشروعات المدرسة المُنتِجَة وأهميتها، وإِنَّ تطبيق هذا المشروع يجب أَنْ يَمُرَّ بمراحل إداريةٍ عِدَّةٍ بَدَأَ من عمليات التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والتنفيذ، والمتابعة والتقييم؛ فالإدارة عنصرٌ أساسٌ ورأس الهرم المدرسي التي بيدها اتَّخَذَ القرار وتنفيذ المشروعات.

وقد جاءتِ الفقرة (9) "نَشْرُ الوعي بثقافة المدرسة المُنتِجَة للمجتمع المدرسي والمحلي" هي الأعلى بمتوسط حسابي بلغ (4.57) وهي درجة مرتفعة جدًا؛ دلالةً على أهمية المجتمع المدرسي والمحلي في النهوض بالمشروعات المدرسية النَّاجحة، في نَشْرِ الوعي بمشروعٍ ما مُهمٍّ لنجاحه، وضمان استمراريته وتقديم الدَّعم المستمر له، وهذا ما تَحَرَّصُ عليه إدارات المدارس وأكَّدَتْهُ الدراسة، كما إِنَّ المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة من المشروعات المُهمَّة مستقبلاً؛ لذا من الضَّروري نَشْرُ الثقافة بها وأهميتها في إكساب الطَّلَبَة المهارات والخبرات الإنتاجية التي تُؤَهِّلُهُم نحو مستقبل مهني في إدارة مشروعات إنتاجية فاعلة.

وإنقَّتِ الدراسةُ مع دراسة المهانية (2022)، ودراسة الماضي (2021) ودراسة الحربي (2020)، ودراسة خليل (2020)، ودراسة الغابشية (2017)، ودراسة أحمد (2015)، ودراسة رزق (2011)؛ بشأن أهمية الدور الذي تلعبه الإدارة في نشر ثقافة المدرسة المُنتجة في المجتمعين المدرسي والمحلي. وبالإضافة إلى ضرورة إشباع الطَّلَبَة في المراحل الدراسية جميعها بثقافة المدرسة المُنتجة (خليل، 2020). كما أكَّدت دراسة الماضي (2021) ودراسة المهانية (2022) أنَّ المجتمع المحلي والمدرسي بحاجة لزيادة الوعي بشأن أهمية المدرسة المُنتجة؛ لذا يجب تنظيم ورش عمل وندوات مدرسية لتعريفهم بها، كما إنَّ المجتمع المدرسي والعاملين به جميعاً يجب أن يتدرَّبوا على اقتصادات التعليم وعمليات التسويق المُتَّبعة؛ وهو أمرٌ مهمٌ لنجاح المدرسة المُنتجة.

ثانياً: نتائج السؤال الثاني: ما المُعَوِّقات التي تُواجهُ تطبيق المدرسة المُنتجة في المدارس الحكومية بسلطنة عُمان؟

اتضح من خلال حساب المتوسط الحسابي لهذا السؤال اتَّفاق أفراد عيِّنة الدراسة بدرجة مرتفعة جداً على المُعَوِّقات التي قد تعيق تطبيق المدرسة المنتجة وبلغ (4.42)، كما هو موضح في جدول (9).

جدول 9 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور المُعَوِّقات التي تُواجهُ تطبيق المدرسة

المُنتجة

رقم الفقرة	الرُّتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
41	1	كثرة الأعباء الإدارية والفنية المُلقاة على عاتق الإدارة المدرسية.	4.71	0.55	مرتفع جداً
42	2	كثرة الأعباء التدريسية والإشرافية المُلقاة على عاتق المعلمين.	4.67	0.61	مرتفع جداً
44	3	قلَّة الدَّعم المُقَدَّم من القطاع الخاص للمشروعات المدرسية.	4.66	0.61	مرتفع جداً
45	4	قلَّة الدَّعم المجتمعي لمشروعات وأنشطة المدرسة.	4.61	0.68	مرتفع جداً
43	5	ضيق الوقت لتنفيذ مشروعات وأنشطة إنتاجية.	4.57	0.71	مرتفع جداً
50	6	الصلاحيَّات المحدودة لإدارة المدرسة؛ لتسهيل تطبيق المشروعات الإنتاجية.	4.43	0.78	مرتفع جداً
47	7	الاعتقاد أنَّ المدرسة لا تحتاج لِدَعْمٍ مَادِّيٍّ للأنشطة الطَّلَبيَّة الإنتاجية.	4.35	0.94	مرتفع جداً
46	8	اقتصار المشروعات الإنتاجية على بعض المناهج كالفنون التشكيلية والمهارات الحياتية.	4.34	0.83	مرتفع جداً
48	9	الاعتقاد أنَّ المشروعات الإنتاجية ليست جزءاً من عمليَّتي التعليم والتعلُّم لِطُلَّبة.	4.31	0.91	مرتفع جداً
40	10	الاهتمام بالجانب النظري على حساب الجانب التطبيقي، واكتساب المعرفة على حساب المهارة.	4.28	0.83	مرتفع جداً

رقم الفقرة	الرُّتْبَة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
38	11	قِلَّةُ الوعي لدى المجتمع المحليّ بفكرة المدرسة المُنتِجَة.	4.20	0.81	مرتفع جدًا
49	12	سيادة نَمَطِ الإدارة المركزيّة بالمدارس.	4.20	0.89	مرتفع جدًا
39	13	قِلَّةُ وَعْيِ العاملين في المجتمع المدرسي بأهمية المدرسة المُنتِجَة.	4.12	0.89	مرتفع
		المتوسط الحسابي ككل	4.42	0.51	مرتفع جدًا

وتتراوح المتوسطات الحسابية لفقرات محور المُعَوِّقات التي تُواجهُ تطبيق المدرسة المُنتِجَة بين (4.12) و (4.71)، كانت أعلاها الفقرة (41) التي نصَّها "كثرة الأعباء الإدارية والفنية المُلقاة على عاتق الإدارة المدرسية" بمتوسط حسابي (4.71) ومستوى مرتفع جدًا. واتَّفقت دراسة الغامدي (2018) مع الدراسة بشأن "كثرة الأعباء الإدارية والفنية المُلقاة على عاتق الإدارة المدرسية؛ خاصَّة الأعباء الكتابية الروتينية، في ظلِّ نقص الكفاءات الإدارية لدى بعض المدارس، وقِلَّة توفُّر وقتٍ كافٍ لتطبيق مفهوم المدرسة المُنتِجَة.

وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (39) التي نصَّها "قِلَّة وَعْيِ العاملين في المجتمع المدرسي بأهمية المدرسة المُنتِجَة" بمتوسط حسابي بلغ (4.12) ومستوى مرتفع؛ الذي قد يُعزى إلى عدم وجود سياسة واضحة، ولها أُسس وتشريعات معتمدة للمدرسة المُنتِجَة من قِبَل وزارة التربية والتعليم إلى جانب تركيز اهتمام المجتمع المدرسي بالجوانب العلمية على حساب الجوانب التطبيقية، كما إنَّ ندرة المشروعات الإنتاجية في المدارس الحكومية، بعِدِّها فكرةً فريضةً محدودةً قد تكون سببًا في نقص الوعي بأهمية المدرسة المُنتِجَة.

نتائج السؤال المفتوح: انتهت الاستبانة بسؤال مفتوح؛ نصُّه: "ما الممارسات - المبادرات أو الأنشطة - المُطبَّقة في مدرستك التي بالإمكان تصنيفها تحت مُسمَّى المدرسة المُنتِجَة؟"

- وقد عرض المستجيبون من عيِّنة الدراسة الحالية مجموعة من الممارسات - المبادرات أو الأنشطة - التي تُطبَّق في المدارس الحكومية في سلطنة عُمان؛ التي جاءت أهمُّها في النقاط التالية:
- عمل مَشَاتِلٍ وَمَحْمِيَّاتٍ زراعية، وربطها بالمواد الدراسية كمادة العلوم مثالاً؛ يقوم من خلالها الطالب بالزراعة والسَّقْيِ والإنتاج وبيع المحصول، ومن أمثلتها: مشروع "شجرتي"، ومشروع "100 نخلة"، و"حديقة العلوم"، و"عالم بذرة"، و"المدرسة الخضراء"، ومشروع "حدايق ذات بهجة".
 - مشروعات "إعادة تدوير الأغذية البلاستيكية"، والورق في عمل مشروعات إنتاجية فنية كصناعة الإكسسوار، إضافةً إلى تدوير مياه المغاسل في سَقْيِ مزارع المدرسة.
 - معارضٍ لِلطَّلَبَة لعرض أعمالهم الفنية من لوحات تصويرية ومشغولات يدوية خلال أسبوع الموهوبين.

- مشروع "حرفة ومهنة" لإكساب فئات المجتمع المدرسي المختلفة مهارات تُسهم في دعم إنتاج السوق المحلي.
 - تنفيذ برامج إنمائية وورش تدريبية لفئات المجتمع المدرسي في عمل منتجات مختلفة؛ لتكسب الطالبة مهارات متعددة، ويتم لاحقاً عرضها للبيع؛ منها: الخزفيات، والخياطة والخط العربي.
 - تدريب الطالبة على عمل تصاميم وإعلانات إلكترونية في برامج حاسوبية.
 - مشروع "خذ بيدي" الذي يهدف إلى إكساب الطالبة القدرة على الإنتاج والمساهمة في رفع دخل الأسرة.
 - مشروع "الشركات الطلابية الصغيرة"؛ الخاص بمنهج التوجيه المهني.
 - مشروع "كن رياديًا"؛ الذي من خلاله يتم عرض منتجات الطالبة.
 - مشروع "اصنع وظيفتك"، ومشروع "التاجر الصغير"، ومشروع "رؤاد للصناعات الصغيرة".
 - مبادرة "ناجحون" لتنمية مواهب الطالبة والتعريف بنجاحاتهم، وتشجيع الطالبة الآخرين على الإبداع والإنتاج.
 - مشروع إنتاج أسمدة عضوية من بقايا طعام الطالبة.
 - ويتضح من خلال رؤود أفراد العينة التنوع الكبير للأفكار والممارسات - المبادرات أو الأنشطة المتبعة - التي بالإمكان إدراجها تحت مسمى المدرسة المنتجة، ولكنها لا تسمى بهذا المسمى العلمي؛ وهذا يدل على اتفاق أفراد العينة على أهمية هذه المشروعات التي تحقق الجودة والرقي بالمستوى التعليمي للمدرسة بشكل عام والطالبة بشكل خاص.
 - وانتقلت دراسة الشاهد (2022)، ودراسة أحمد (2015)، ودراسة سعد الدين (2005)؛ على أن مشروعات المدرسة المنتجة تتضمن مشروعات إلكترونية وبرمجية؛ منها: التصميم الإلكتروني وتصميم الألعاب التعليمية وصفحات الإنترنت، إضافة إلى مشروعات إنتاجية فنية؛ منها: الطباعة على النسيج، والتطريز وأعمال الرسم والزخرفة، وأكدت الدراسات ضرورة استثمار إمكانات المدرسة ومرافقها لخدمة الطالبة، وتدريبهم على المهن والحرف لإكسابهم المهارات والخبرات المختلفة.
- آليات مقترحة لتطبيق نموذج المدرسة المنتجة في المدارس الحكومية في سلطنة عُمان**
- في ضوء الإطار النظري للدراسة واستنادًا إلى نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت بشأن متطلبات ومُعوقات تطبيق نموذج المدرسة المنتجة في المدارس الحكومية في سلطنة عُمان من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية ومساعدتهم؛ يجيب هذا الجزء عن السؤال الثالث الذي يُنص على:
- "ما الآليات المقترحة لتطبيق نموذج المدرسة المنتجة في المدارس الحكومية في سلطنة عُمان؟"
- وذلك للتوصل إلى آليات مقترحة وفق المراحل التي يمكن أن يمر بها تطبيق النموذج ويمكن عرضها على النحو التالي: (مرحلة التهيئة، ومرحلة التنفيذ، ومرحلة التقييم).

أولاً: مرحلة التهيئة: في هذه المرحلة تتم تهيئة فئات القطاع التربوي جميعها من وزارة التربية والتعليم وفئات المدارس الحكومية في سلطنة عُمان وفئات المجتمع المحلي وتوعيتهم بأهمية تطبيق المدرسة المنتجة في تعلم الطلبة وتحسين جودة التعليم وكفاءة مخرجات التربية والتعليم، ويمكن أن تتم هذه المرحلة من خلال اتباع الآليات التالية:

- الاطلاع على خبرات الدول الأخرى الرائدة في تطبيق نموذج "المدرسة المنتجة"، والقيام بزيارات ميدانية للمشروعات الناجحة التي يمكن تطبيقها في المدارس الحكومية في سلطنة عُمان.
- وضع أسس وأطر وتشريعات معيّنة بتطبيق المدرسة المنتجة، من قبل وزارة التربية والتعليم. تكون هذه الأطر واضحةً مُحددةً لمسؤوليات ومهام الأطراف جميعها ذات العلاقة؛ يتم من خلالها تحديد آلية العمل وفق بنود معتمدة تخص أبعاد المدرسة المنتجة جميعها الواردة في الدراسة من: (الإدارة المدرسية، والمعلمين، والطلبة، والمناهج الدراسية، والبيئة الداعمة والشراكة المجتمعية)؛ سعياً لتحقيق الجودة في تعلم الطلبة وتقديم خدمة تعليمية مهمة لتهيئتهم مستقبلاً.
- إعداد دليل خاص واضح البنود عن المدرسة المنتجة؛ يوضح ماهية المدرسة المنتجة، وأهدافها، وأهميتها، ومُسوّغات تطبيقها، يعرض نماذج وأمثلة لدول رائدة في هذا المجال لتوضيح فكرة "المدرسة المنتجة" لجميع الفئات في المجتمعين المدرسي والمحلي.
- تشكيل فريق مختص لإعداد خطة للمدرسة المنتجة؛ يشترك في إعدادها ممثلون من وزارة التربية والتعليم، ومديرون ومعلمون بالمدارس الحكومية بسلطنة عُمان وأولياء الأمور والقطاع الخاص.
- نشر ثقافة "المدرسة المنتجة" في المدارس الحكومية؛ باهتمام من قبل وزارة التربية والتعليم من خلال عمل ندوات ومؤتمرات بشأن أهميتها، وعمل اجتماعات دورية بين الوزارة والمدارس الحكومية لتوضيح فكرة نموذج المدرسة المنتجة، ومُسوّغات التوجّه لتطبيقها، وأهميتها في تعلم الطلبة.
- نشر ثقافة "المدرسة المنتجة" في المجتمع؛ من خلال عمل نشرات وإعلانات في وسائل الإعلام المختلفة بشأن أهمية المدرسة المنتجة لنشر ثقافة الإبداع والابتكار وأهمية وجود الشراكة الفاعلة بين المجتمع المحلي والمدرسي في تمويل المشروعات ودعمها لتحقيق أهداف المدرسة المنتجة التي جُلّ اهتمامها الطلبة وبناء شخصياتهم المنتجة؛ ذات المهارات والخبرات المتعددة.
- وضع تصور متكامل لمواجهة المُعوقات التي قد تُواجه تطبيق المدرسة المنتجة في المدارس الحكومية في سلطنة عُمان، ويمكن مواجهة المُعوقات - حسب آراء أفراد عينة الدراسة - من خلال:
 - توفير البيئة المُحفزة الداعمة للإنتاجية.
 - تقليل الأعباء الإدارية والفنية المُلقاة على عاتق الهيئة الإدارية.
 - تقليل الأعباء التدريسية والإشرافية المُلقاة على عاتق الهيئة التدريسية.
 - تخصيص وقتٍ خاصٍ مُلائم لتنفيذ المشروعات الإنتاجية.
 - تمويل المشروعات الإنتاجية وإيجاد دعم مجتمعيّ لمشروعات وأنشطة المدرسة.

- مَنَح الإدارة المدرسية صلاحيات أكثر سعةً لتسهيل تطبيق المشروعات الإنتاجية.
- ثانياً: **مرحلة التنفيذ:** تبدأ مرحلة التنفيذ وَفْق آليَاتٍ عِدَّةٍ مُهمَّةٍ لنجاح نموذج المدرسة المُنتجة في المدارس الحكومية بسلطنة عُمان؛ على النحو التالي:
 - اختيار فكرة المشروع؛ بما يتناسب مع طبيعة العمل في المدارس، وبيئة المدرسة وإمكاناتها.
 - إعداد دراسة جدوى للمشروع؛ لمعرفة فُرص نجاح المشروع، ومعرفة التَّحديّات والتكاليف والموارد التي يتطلبها المشروع، وَوَضْع تصورٍ لِلتَّغلب على التَّحديّات المتوقعة.
 - عَدُّ شراكات فعالة؛ مع أفراد المجتمع المحلي من القطاع الخاص وأولياء الأمور ومشاركاتهم في وَضْع الخطة وتنفيذ المشروع وتقديم الدَّعم اللازم لضمان استمراريته ونجاحه، إضافةً إلى الحرص على مشاركة أولياء الأمور أبناءهم في عَرْض منتجاتهم وتقديم الدَّعم المستمرّ المُهمّ في بناء الثقة وَتَحْمُل المسؤولية لديهم.
 - اختيار كفاءات بشريةً مُؤهَّلة لإدارة مشروع المدرسة المُنتجة؛ لديهم خبرة في التدريس وإدارة المشروعات، والحرص على تمهينهم مهنيًا من خلال حضور برامج وورش تدريبية بما يُحقِّق أهداف المشروع.
 - إتاحة الفرصة للمدارس الحكومية للبحث عن مصادر تمويل بالإضافة إلى التَّمويل الحكومي؛ لتسهيل تطبيق نموذج المدرسة المُنتجة بناءً على تقديرات احتياجات كُلِّ مدرسة حكومية، وإتاحة الفرصة لكلِّ مدرسة للبحث عن مصادر تمويل إضافية؛ كالحصول على تبرُّعات لِدَّعم المشروع أو إيجاد مصدر ذاتي من خلال عرض منتجات الطَّلَبَة من المشروع للبيع، بالإضافة إلى عمل برامج مساندة تُدِرُّ نَحْلًا مَادِيًا لِدَّعم المشروع؛ كتقديم ورش تدريبية مقابل رسوم مادية يعود رِيْعها للمشروع.
 - استقطاب الإمكانيات البشرية؛ سواء من خارج المدرسة أم من داخلها لتنمية المهارات المختلفة لدى الطَّلَبَة وزيادة الخبرة والكفاءة في الإنتاج؛ من خلال تقديم ورش تدريبية وعمل زيارات لمؤسَّسات أخرى تُبني شخصية الطالب معرفيًا ومهاريًا وتساعدُه في اكتشاف مِيُولِه المهنية.
 - تهيئة أماكن مناسبة لتطبيق المشروع؛ من خلال تخصيص مساحة كافية لعمل المشروع أو قاعات تتوفَّر بها كافة وسائل الأمن والسلامة اللازمة لتطبيق المشروعات الإنتاجية، وتكون مُهيَّاة بكافة الأجهزة والمعدَّات التي تُسهم في تَعْلَم الطَّلَبَة وَتُكسِبُهُم المهارات العملية والإنتاجية.
 - تطوير المناهج الدراسية، وتعديلها بما يتناسب مع أهداف وفلسفة المدرسة المُنتجة؛ لِتَنصَمَّن بُعْدًا إنتاجيًا في التعليم، من خلال الاستعانة بِدَوِي الخبرة؛ كإضافة أنشطة تربطُ الجانبين النظري والعملي، وَتَنصَمَّن مهارات القرن الواحد والعشرين يَمَكِّن من خلالها إيصال فكرة الدرس بطريقة أكثر وضوحًا وسهولةً وأكثر متعةً وفائدةً.

- تنفيذ تجربة مبدئية لمشروع المدرسة المنتجة في بعض المدارس الحكومية ومتابعة تنفيذها، ورصد فوائد التجربة، والمعوقات التي قد تواجهها، وسبل التغلب عليها، ودراسة إمكانية تطبيقها وتعميمها في المدارس الحكومية في سلطنة عُمان.
- توظيف التقنية الحديثة في العملية التعليمية؛ لفتح آفاقٍ أوسعٍ في تَعَلُّمِ الطَّلَبَةِ من خلالِ دَمَجِ التَّقْنِيَةِ وتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب وفي تنفيذ مراحل المشروع جميعها، ومن أمثلة ذلك: استخدام التقنية في عرض المشروع والتخطيط له، وفي تدريب الكفاءات البشرية، إضافةً إلى التسويق لِمُنْتَجَاتِ الطَّلَبَةِ في المِنَصَّاتِ الإلكترونيَّةِ ووسائل التَّوَاصُلِ الاجتماعيِّ لسهولة الوصول إليها؛ باستخدام البرامج التقنية وأدوات الذكاء الاصطناعي الحديثة لمواكبة تطورات العصر واستثمار إمكانات هذه الأدوات في تيسير وتسهيل تنفيذ المشروع وإضافة جوانب إبداعية له، ولتحقيق ذلك لا بُدَّ من تشجيع الهيئة التدريسية على توظيف التقنية الحديثة في العملية التعليمية، وتنفيذ ورش لتدريب الطلبة على التقنيات والتكنولوجيا المتقدمة.

ثالثاً: مرحلة التقييم

- حثُّ المدارس على وَضْعِ خطةٍ تقييميةٍ للمشروع في مراحله المختلفة؛ وَفْقَ معاييرٍ معتمدةٍ لضمان تجاوز التحدّيات ومواجهة المخاطر التي قد تُواجِهُ المشروع بصورةٍ دوريةٍ، بالإضافة إلى استمرار تطويره وتحسينه وفق ما يراه فريق العمل.
- تشكيل لجانٍ مُحَايِدَةٍ لتقييم أداء المدارس في تطبيقها لنموذج المدرسة المنتجة، والقيام بزياراتٍ مستمرةٍ يَتِمُّ من خلالها تقديم تقريرٍ مُفَصَّلٍ بشأن أداء المدرسة وتحفيز العاملين والطَّلَبَةِ المتميزين المشاركين في مشاريع المدرسة المنتجة.
- وَضْعُ معاييرٍ مُلائمةٍ لتقييم الأداء المدرسي المرتبط بتعزيز الإنتاجية، والسَّعْيِ لتوفير الدَّعْمِ المادي اللازم؛ وتوجيهها نحو التَّنْمِيَةِ المهنية والحوافز، فتقوم المدارس بتحسين جودة الأداء المدرسي وتَعَلُّمِ الطَّلَبَةِ؛ بالتعاون مع القطاع الخاص لما له من خبرة في تزويد المدارس بالأساليب والتجارب الناجحة في تقييم الأداء.

البحوث المقترحة

- بناءً على مراجعة الأدبيات المرتبطة بالمدرسة المنتجة، وعلى ضوء نتائج الدراسة الحالية، نقدم الدراسة بعض البحوث المستقبلية المقترحة على النحو التالي:
- دور الشراكة المجتمعية في تعزيز نموذج المدرسة المنتجة في سلطنة عُمان.
 - الاحتياجات التدريبية اللازمة لقادة المدارس في ضوء نموذج المدرسة المنتجة.
 - التَّعَلُّمُ التعاوني وأثره في تحقيق أهداف المدرسة المنتجة: دراسة حالة.

المراجع:

أبو يحيى، أمل زعل أحمد (2017). درجة توافر عناصر المدرسة المُنتجة في المدارس الثانوية الحكومية في الأردن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. *المجلة التربوية الأردنية*، (1) 2، -24 54.

أحمد، رشيدة السيد (2010). *التخطيط لإدارة المؤسسات التعليمية ذاتياً في ضوء المشاركة المجتمعية*. دار الجامعة الجديدة.

أحمد، نعمات عبد الناصر (2015). الإدارة الذاتية مدخل للارتقاء بكفاءة المدرسة المُنتجة في ضوء خبرات بعض الدول: دراسة تحليلية. *مجلة كلية التربية بجامعة أسيوط*، 31 (1)، 39-53.

أخضر، أروى بنت علي عبد الله (2010). تصوّر مقترح تطبيق المدارس المُنتجة في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. *مجلة التوثيق التربوي*، (54) ، 139-162.

البوابة الإعلامية (2020). *خطاب جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم 23 فبراير 2020*. مسترجع بتاريخ 2-25-2023 من:

<https://www.omaninfo.om/library/49/show/6422>

البوابة التعليمية (2023). *نظام التعليم*. مسترجع بتاريخ 6-4-2023 من: <https://home.moe.gov.om/pages/38/show/16>

الحربي، عبد الرحمن بن علي بن مهلهل (2020). تصوّر مقترح لتطوير دور قادة مدارس التعليم العام لتفعيل مفهوم المدرسة المُنتجة وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030. *مجلة كلية التربية بجامعة بنها*، (121) 31، 461-482.

الدسوقي، عيد أبو المعاطي. (2004). تطوير مفهوم المدرسة كوحدة مُنتجة. *مجلة التربية والتعليم*، 33 (34)، 14-17.

الشاهد، سمر مشرف (2022). دراسة مقارنة للتعليم البوليتكنيكي والمدرسة المُنتجة في كلٍّ من روسيا الاتحادية وجمهورية مصر العربية. *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية*، (16) 9 ، 1557-1604.

الشمي، إبراهيم عبد القادر شعبان (2018). متطلبات تفعيل الوحدة المُنتجة بمدارس التعليم الثانوي الفني في محافظة الفيوم. *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية*، (9) 5، 71-91.

الطوى، سعد الدين (2007). *استراتيجية التطبيق في تجربة المدرسة المنتجة*. دار منصور. الغابشية، شيخة بنت سعيد بن محمد (2017). *المتطلبات الإدارية اللازمة لتطبيق المدرسة المُنتجة في المدارس من (10-12) بسلطنة عُمان* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السلطان قابوس.

الغامدي، أثير سعيد إبراهيم (2018). *مُعَوِّقات تطبيق مفهوم المدرسة المُنتجة بمدارس منطقة الباحة من وجهة نظر مديرات المدارس والمعلمات*. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، (3) 2 ، 51-75.

- الماضي، مها عبد الله ناصر (2021). واقع تطبيق المدرسة المُنتجة في مدارس التعليم العام بمنطقة الرياض. *مجلة كلية التربية بجامعة كفر الشيخ*. (100)، 443-468
- المشاركة، هديل جهاد محمد. (2022). *واقع ممارسة التخطيط الاستراتيجي في الجامعات الأردنية: جامعة اليرموك كحالة دراسية*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة اليرموك.
- المهانية، آية جبرين عيسى (2022). واقع تحويل المدارس الثانوية الأردنية العامة إلى مدارس مُنتجة استنادًا إلى الاتجاهات العالمية المعاصرة. *مجلة كلية التربية بجامعة أسيوط*، 38 (5)، 78-102.
- اليحيائية، فخرية بنت خلفان (2017). دور التربية الفنية في خدمة المجتمع: المدرسة المُنتجة أنموذجًا. *المجلة العلمية لجمعية إمسيا التربوية عن طريق الفن*. (9)، 326-349.
- حامد، نجوى عبد الغفار محمد (2020). المؤسسات التعليمية في ظلّ التعليم المُنتج: جامعة أفريقيا العالمية نموذجًا. *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، ((16)، 291-312.
- حمودة، حكيمة أيت (2020). أهمية المدرسة في تنمية القيم السلوكية لدى التلاميذ ودورها في تحقيق توافقه الاجتماعي: دراسة ميدانية. *المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة*، (30)، 103-144.
- خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة (يميك). (2004). *التفكير الإبداعي*. القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة (يميك).
- خليل، نهلة محمد محمد إبراهيم (2020). تطوير المدرسة الثانوية الفنية التجارية في مصر كمدرسة مُنتجة في ضوء خبرة الدنمارك. *مجلة كلية التربية بالإسماعيلية*، (47)، 260-284.
- رزق، جمال بدير عوض (2011). الإدارة الذاتية للمدرسة: مدخل لتحقيق المدرسة المُنتجة. *مجلة كلية التربية بجامعة المنصورة*، 1 (77)، 444-476.
- سعد الدين، عبد المعين (2005، يناير). *تقويم دور المدرسة المُنتجة في المراحل التعليمية المختلفة: دراسة ميدانية*. المؤتمر السنوي الثالث عشر - الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية وكلية التربية ببني سويف جامعة القاهرة.
- سفر، منال عبد الرحمن محمد (2022). تصوّر مقترح لتنوع مصادر تمويل التعليم بالمدارس السعودية في ضوء التجربة الأمريكية. *مجلة جامعة عمّان العربية للبحوث - سلسلة البحوث التربوية والنفسية*، (1) 7، 483-506.
- سلطانية، بلقاسم؛ الجيلاني، حسان (2012). *أسس المناهج الاجتماعية*. دار الفجر.
- عبد الفتاح، رحاب عبد الواحد (2009). دور التربية الفنية في تحقيق استراتيجية المدرسة المنتجة: *دراسة تطبيقية لمشروع منتج* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة القاهرة.
- مجلس التعليم (2017). *فلسفة التعليم في سلطنة عُمان*، مسقط: مجلس التعليم.

- مجلس التعليم (2018). *الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040*، مسقط: مجلس التعليم.
- وزارة الإقتصاد (2016). *وثيقة متابعة رؤية عمان 2040*. تم الاسترجاع بتاريخ 17 فبراير 2023 من <https://www.oman2040.om/assets/books/oman2040/index.html#p=1>
- وزارة التربية والتعليم (2021). *الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية*. مسقط، وزارة التربية والتعليم.
- وزارة التربية والتعليم (2021). *الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025)* مسقط: وزارة التربية والتعليم.
- وزارة التربية والتعليم (2014، أكتوبر 16-14). *الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040*. ندوة التعليم في سلطنة عُمان: الطريق إلى المستقبل. مسقط: سلطنة عُمان.
- وزارة التربية والتعليم (جمهورية مصر العربية) (2003). *القرار رقم 35/2003 بإنشاء الإدارة العامة للمدرسة المنتجة*. وزارة التربية والتعليم: <https://www.modars1.com/t45799-topic>
- City-As School. (2023, June 15). *About City- As- School High School*. City-As School. <https://www.cityas.org/about/>
- Davenport, M. G. (2017). *How does a principal in Detroit public schools produce a productive learning environment within the current system?* Michigan State University.
- DECA. (2023, June 15). *High School Based Enterprises*. DECA. <https://www.deca.org/sbe>
- Rizwan, S, Huma, A, Rafiq, R (2021). Technical Vocational curriculum at Mainstream secondary schools. *Ilkogretim Online*, 20(4). pp 1039 -1051.
- Ross, S. M. (2002). School Based Enterprise. Techniques: Connecting Education and Careers, *Journal of vocational education research*, 77(3), 24-25.
- Shirk, S. L. (1978). Work Experience in Chinese Education, *Comparative Education*. 14(1), 5-18.